التنافس اليابانى الأنجليزى في سوق المنسوجات القطنية المصرية

١٩١٤ ــ ١٩٣٩

دكتور أحمد الشربينى السيد

كلية الآداب ــ جامعة القاهرة

لا ريب ان صناعة المنسوجات كانت فى مقدمــة الصناعات التى شهدت الثورة الصناعية فى انجلترا رواجا لها ، حتى اتسعت بشكل حث بريطانيا على اقامة نظام عالمى على مبدأ التخصص فى الانتاج فى اطار تقسيم العمل الدولى يرتكز على الحرية الاقتصادية كبديل لسياسة التجاريين ، حتى تتمكن من توفير المواد الخام لهذه الصناعة النامية ، والأسواق اللازمــة انتاجها •

وبينما كانت بريطانيا تسعى لارساء قواعد الحرية الاقتصادية ، قامت مصر فى عهد محمد على بارساء دعائم نظــام اقتصادى ، نقل الاقتصاد المصرى من اقتصاد معيشى الى اقتصاد سلعى يقوم عــلى المبادلة ، نمت فى ظله صناعة منسوجات ، ووجدت فى سوق الولايات العربية المشرقية مجــالا لها ، فادركت بريطانيا أن فى نموها فقدان المنسوجات البريطانية ، لأهم أسواق الدولة العثمانية • ومن هنا كان نزعمها حركة ضرب المشروع السياسى لمحمد عــلى فى سنة ١٨٤٠ ، واجبار مصر عــلى القبول بمعاهدة بالطــه ليمان ــ التى سبق ان أهملتها من قبل « سنة ١٨٣٨ » ــ والتى لم يــؤد التسليم بها الى

قوقعة طموحاتها داخل حـــدودها الطبيعيـــة فحسب ، بل والى فتح أبوابها على مصراعيها أمــام المنتجات السلعية العالمية التى جـــاءت المنسوجات البريطانية فى مقدمتها ، لتغمر السوق المصريـــة بمرور الوقت فى ظل التعريفة الجمركية القائمـــة ــ التى لم تتجـــاوز ٨٪ عـــلى الواردات ــ التى مكنتها من خوض منافسة غـــير متكافئة مع الانتاج الحرفى المصرى ، بعد أن غابت تجربة محمد على الصناعيـــة عن الوجود ، منذ ان اندمجت مصر فى السوق العالمية وأصبحت تمثل احدى وحداتها المتخصصة فى زراعة القطن وتصديره •

وقد قامت فى اطار هذا الاندماج صناعات تجهيزيـــة وتحويلية حول محصول القطن ، توافرت لها الحماية التى لم تتوفر لغيرها من الصناعات السلعية ، ولذا فشلت الأخيرة فى ان تمتد بجذورها فى المجتمع ، لعجزها عن التغلب عـــلى المعوقـــات التى تواجـــه الصناعة الناشئة عادة ، وهذا ما انطبق عـــلى صناعة النسيج المصريـــة ، التى افتقدت الحماية التى ســـاهمت فيها سلطات الاحتـــلال ، حتى نهاية عشرينات القرن الحالى •

فمما لا شك فيه أن سلطات الاحتلال ، عملت منذ أن وطئت أرض مصر على حسم قضية تخصيص مصر فى انتاج القطن ، مع الاحتفاظ بتخلفها الصناعى ، ولهذا تصدت لمحـــاولة اقامة صناعة منسوجـــات مصرية ــ وان كانت برؤوس أموال أجنبية ــ عند منعطف القـــرن حيث قـــامت فى سنة ١٩٠١ ، بفرض رسم انتاج عـــلى المنسوجات المحلية مساو لرسم الوارد الذى كانت تتحمله مثيلاتها الأجنبيـــة ، مزيلة بذلك أى أثر للحمـــاية التى يمكن توفيرها للانتـــاج المحـــلى ، مما جعله يدخل فى منافسة غير متكافئة على الاطلاق مع المنسوجات الأجنبية ، وبخاصة البريطانية • مما عرض صناعة النسيج المحليـــة للاعياء الشديد ، حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى ، ووفرت لهـــا

نوعا من الحماية الطبيعية ، فى حين سيطرت المنسوجات البريطانية على السوق المصرية ، حتى بلغت نسبتها الى جملة استهلاك مصر فى سنة ١٩١٣ حوالى ٨ر٨١٪[١] .

وفضلا عما ترتب على الحرب من خلق قدر من الحماية الطبيعية للمنسوجات المصرية ، فقد أعادت ظروفها أيضا ترتيب موازين صناعة النسيج على المستوى العالمى بين الشرق والغرب . فلم تؤد ظروف الحرب الى عزل بريطانيا عن أسواقها الشرقية — بالشرقين الأقصى والأدنى — لصعوبة المواصلات ، فحسب بل أدى انشغالها بالحرب ومتطلبات المجهود الحربى — بعد أن أصبح لزاما عليها سد حاجات الحلفاء — الى افساح الطريق أمام بعض الدول بمنطقة الشرق الأقصى « الهند ، الصين ، واليابان » لهذه الصناعة ، بشكل لم يفض الى فقدان لانكشيرلاهم اسواقها بتلك المنطقة فحسب ، بل قدمت هذه المتغيرات اليابان كعملاق صناعى آسيوى ، راح يزاحم بريطانيا فى أسواق منسوجاتها المختلفة بما فيها مصر[٢] .

فقد استغلت اليابان انشغال أهم الدول الأوربية المصنعة للمنسوجات بالحرب ، ودفعت بمنسوجاتها التى كانت ما تزال فى أطوارها الأولى ، الى مناطق بالسوق العالمية ، كانت أشد ما تكون حاجة اليها ، مهما اختلفت نوعياتها . وخرجت اليابان من ذلك متخطية فترة التجارب الصناعية ، ومطورة نمط انتاجها الصناعى بنجاح . وقد كانت مصر أحد حقول التجارب لصناعة المنسوجات اليابانية أثناء الحرب ، حيث سوقت بها المنتجات اليابانية ، على الرغم من الصعوبات التى اعترضتها ، والمتمثلة فى غياب نظام للمعاملات

---

(١) البيان الأول ، ص ٣٢ .

(2) F.O. 371/19049, From Hafez Afifi to tewfiek Nasim, Cairo, 5 June 1935, p. 122 .

بالاعتمادات بين البلدين ، فى وقت كان فيه التعامل نقدا من الصعوبة بمكان على التجار(٣) •

ولما كانت المنسوجات وبخاصة القطنية منها ، تعد من أهم الصادرات البريطانية التى تحظى برواج بالغ بمنطقة الشرق الأقصى ، والتى تعد مصر من أهم مراكز توزيعها ، كان منتظرا أن تشهد سوقها صراعا حارا بين النوعيات البريطانية واليابانية ، خصوصا أن بريطانيا أخذت تعد العدة لمناهضة الوجود اليابانى ، الذى فوجئت بـه بعد الحرب فى أسواقها الشرقية • ولذا نقضت فى سنة ١٩٢٠ المحالفة التى كانت أسبق الدول الى عقدها مع اليابان فى أوائل القرن العشرين(٤) •

وبينما كانت بريطانيا تتأهب لمواجهة المنافسة اليابانية ، كان هناك تحول عالمى عن الحرية الاقتصادية بعد أن ساد أسلوب الرقابة الاقتصادية المنظم ، باقامة الاتحادات ، للاصلاح الاقتصادى والمالى بعد الحرب — واذا كانت الدول المتحاربة قد فرضت نوعا من الرقابة والاشراف على القطاعات الاقتصادية ابان الحرب ، فذلك كان تحت ضغط الحاجة للمواد الغذائية والمواد الخام وغيرها — لاعادة الانتاج والاستهلاك الى حالتهما الطبيعية • ولهذا ساد العالم نوع من حرب الحواجز ، لتعويض اعباء الحرب بتقييد الواردات ، وتجنب مغبة ندرة البضائع بالأسواق ، وهبوط أسعار العملة وفروق أسعارها

---

(٣) مجلة الغرفة التجارية المصرية ، السنة ٣ ، العدد الأول ، يناير ١٩١٨ ، ص ٣٥ ، الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٣٤٩١ ، ٢٤ أبريل ١٩٣٤ « الوفد اليابانى التجارى والعلاقات التجارية بين مصر واليابان » •

(٤) يونان لبيب رزق وآخرون : أوربا فى عصر الرأسمالية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٣١٢ •

عالميا ، وحماية المنتجات الزراعية بتحريم الصادرات أو تقييدها • وهذا ما دفع الدول الى تقييد مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[٥] •

أما مصر فلم تحد عن الحرية الاقتصادية ، لارتباطها بمعاهدات ، نصت على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، لم يكن قد انتهى أجلها بعد • وكانت هذه المعاهدات تمثل العقبة الكؤود أمام بريطانيا ، لاتخاذ اجراءات فعالة لمواجهة التحدى اليابانى ، لأن ما كانت تتطلع اليه بريطانيا من ميزات تحت أى ضغط كان ، فى الظروف القائمة ، كان يجعل الدول الأخرى — التى تربطها بمصر معاهدات تجارية — تتمتع بها بشكل تلقائى • ومما يجعل الفائدة المرجوة من وراء مواجهة المنافسة اليابانية محدودة ان لم تكن معدومة •

لذلك ظلت بريطانيا طيلة العشرينات مكتوفة الأيدى فى مواجهة اليابان • ومن ثم كانت حصتها بالنسبة الى جملة استهلاك مصر من المنسوجات فى تراجع مستمر ، بعكس حصة اليابان • فبينما هبطت حصة بريطانيا الى جملة ما تستورده مصر من منسوجات قطنية من ٨١٫٨٪ فى سنة ١٩١٣ الى ٧٧٫٥٪ فى سنة ١٩٢٤ ثم ٤٥٪ فى سنة ١٩٢٩ ، ارتفعت حصة اليابان من لا شىء الى ٤٪ ثم ١٧٫٤٪ فى السنوات ذاتها ، كما سيأتى توضيحه بالبيان الأول •

وتعزى الزيادة الواضحة فى حصة اليابان على مدى العشرينات ، الى الدراسة اليابانية المتأنية للسوق المصرية ، والعمل على اقامة دعائم ثابتة بها ، توفر نوعا من الحماعية والرعاية لمصالحها ، بسوق جديدة ، لم تتمتع فيها بأية تسهيلات ، فى حين قام بها مركز التجار البريطانيين على الضمانات والحماية التى توافرت لهم ، هذا فضلا

---

(٥) صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ١١ ، العدد الأول ، يناير ١٩٣٥ ، ص ٧٤ •

عن وفرة المعلومات التجارية التى كانوا يحصلون عليها بواسطة قناصلهم أو مكاتبهم السياسية ، والتسهيلات الائتمانية التى قامت عليها فروع البنوك الانجليزية الكائنة بمصر(٦) .

ولم يتم الاهتمام اليابانى بالسوق المصرية ، بشكل عشوائى ، بل كان جزءا من مخطط يابانى يهدف الى السيطرة على منطقة الشرق الأدنى بما فيها المنطقة العربية . ومن ثم لم تكن السوق المصرية مستهدفة لذاتها ، لتكون وحدة استهلاكية للمنسوجات اليابانية ، بقدر ما كانت مستهدفة لتكون مركزا لتوزيع السلع اليابانية فى أفريقيا العربية — شمال أفريقيا والسودان — وبقية دول الشرق الأدنى حتى تركيا . ولذلك عينت اليابان قنصلا لها ببور سعيد فى سنة ١٩١٩ — وكان الأول بتلك المنطقة لتوفير الحماية لسفنها أثناء مرورها بالقناة — وعينت قنصلا عاما بالاسكندرية فى سنة ١٩٢٦ . كما أنشأت فى ١٢ يوليو ١٩٢٦ فرعا بالاسكندرية ، لبنك يوكوهاما اليابانى ليعمل على توفير قدر من التسهيلات الائتمانية اللازمة للتجار اليابانيين بمصر . كذلك فكرت اليابان فى انشاء مفوضية بالقاهرة — لتوفر الحماية لتجارها ، وتفاوض الحكومة المصرية على معاهدة تجارية بعد ١٧ فبراير ١٩٣٠ ، تقوم على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية — الا أن تنفيذها تلكأ الى منتصف الثلاثينات ، للسياسة الاقتصادية الانكماشية التى انتهجتها اليابان فى فترة التضخم (١٩٢٧ — ١٩٣١) ثم أزمة الكساد العالمى ، وما نجم عنهما من احجام اليابان عن تمويل المشروعات التى تحتاج الى دعم مالى(٧) .

---

(6) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese trede Raivalry in The Middle East in the Inter - war period. st. Antony's Middle East Monographs (University of oxford) Ithaca Press London, 1986, p. 70.

(7) Ibid, pp. 70 — 72 .

كذلك مهدت اليابان — فى الوقت الذى قامت فيه بالاجـــراءات السالفة — لسياسة الغمر التى مارستها تجاه السوق المصرية قبـــل نهاية العشرينات ، وحتى منتصف الثلاثينات • ففضلا عن التسهيلات الائتمانية والتحويلات والمعلومـــات التجـــارية ، التى قـــام عليها بنك يوكوهاما والقنصل العام بالاسكندرية والمكاتب السياسية ، قـــامت المعارض اليابانية فى القاهرة منذ سنة ١٩٢٧ بعرض السلع المختلفة ، تحت رعاية وزارة التجارة اليابانية والمتحف الصناعى التجارى • كما أخذ الوكلاء اليابانيون بمصر يجـــرون اللقاءات المستمرة بين التجـــار المحليين واليابانيين ، لتسهيل عقد الصفقات التجارية بينهما(٨) •

ونتيجة لهذا الجهد تضاعفت حصة اليابان بالنســـبة الى جملة اســـتهلاك مصر من المنسوجات القطنية عـــلى حســـاب بريطانيا فى العشرينات والنصف الأول من الثلاثينات ، وهـــذا ما يوضحه البيان الأول :

---

(8) Ibid, pp. 84 — 93 ; Hiroshi shimizu : Japan's Middle Eastern Relations From The Meiji period until The outbreak of the pacific war, proceedings of The Eighth inTernational symposium on Asian studies, 1986, Asian Reserch service, Hong kong, p. 727.

بيان بحصص اليابان وانجلترا الى جملة واردات مصر
من المنسوجات القطنية

السنوات	انجلترا ٪	اليابان ٪
١٩١٣	٨١ر٨	صفر
١٩٢٤	٧٧ر٥	٤
١٩٢٩	٤٥ر٦	١٧ر٤
١٩٣١	٤٢	٣٠ر٥
١٩٣٢	٣٩	٤٠
١٩٣٣	٢٧ر٣	٥٩
١٩٣٤	٢٣ر٢	٥٨ر٣
١٩٣٥	١٨	٦٤

المصـــدر :

F.O. 407/218, No. 117, From Simon To Lampson, Cairo, 8 Jan 1935, p. 178.,

المقطم ، عدد ١٨١٨٦ ، ١٨ يوليه ١٩٣٥ « تقرير البعثة الاقتصادية المصرية الى بريطانيا العظمى » ، الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٤٢٣٢ ، ٢ مايو ١٩٣٨ « بيان وزير المـــالية فى مســـألة الرسوم الجمركية عـــلى المنسوجات القطنية » ، صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ٩ ، عدد ٥ ، مايو ١٩٣٣ « الأحوال التجارية فى مصر » معرب ، ص ٧٩٣ .

والنسب الواردة بالبيان توضح استمرار تضاعف حصة اليابان الى جملة واردات مصر من المنسوجات القطنية على حساب بريطانيا فى العشرينـــات ، والنصف الأول من الثلاثينات ، من لا شيء قبـــل الحرب العالمية الأولى . وفى الواقع ان هذا التضاعف لم يتم بشكل عشوائى ، بل نتج عن دراســـة اليابان الدقيقـــة والمتأنيـــة للقوى الشرائيـــة ، والأذواق بالســـوق المصريـــة ، وتقديم نوعيـــات من

المنسوجات ، لم تلائم القوى الشرائية فحسب ، بل ارضت الأذواق المختلفة للمستهلكين المصريين بدقة بالغة •

فلم يغب عن دور صناعة النسيج اليابانية ، ان أسعار الحاصلات الزراعية ، التى تحددها السوق العالمية بتقلباتها الحادة والسريعة ، تؤثر بشكل أساسى فى مستوى القوة الشرائية للغالبية العظمى من المستهلكين المصريين • ولذلك قدمت منسوجات جاءت من حيث السعر اكثر ملاءمة لها عن مثيلاتها الأجنبية • وساعد دور الصناعة اليابانية على تقديم هذا الانتاج الرخيص ، انخفاض تكاليف الانتاج اليابانى ، الذى ساهمت فيه عوامل كثيرة متشابكة •

ففضلا عن اعتماد صناعة النسيج اليابانية على مواد خام رخيصة (القطن الهندى ، والوقود المنشورى) كان لها أكبر الأثر فى خفض تكاليف الانتاج ، لعب أيضا انخفاض مستوى المعيشة اليابانى ، وعدم وجود نقابات عمالية ، تتبنى مصالح العمال ، دورا لا بأس به ، فى خفض تكاليف العمالة ــ التى طالت ساعات عملها ، وانخفضت أجورها ــ وبالتالى تكاليف الانتاج(٩) •

كذلك ساهمت الحكومة فى خفض تكاليف الانتاج ، من خلال تقديم الاعانات المالية لاصحاب المصانع والمتاجر ، وكذلك شركات الشحن(١٠) •

ثم جاءت الثلاثينات تحمل متغيرات يابانية ، ساهمت فى مزيد

---

(9) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry, p. 31 .

(١٠) الأهرام ، عدد ١٦٩١٥ ، ٩ يناير ١٩٣٢ « المصنوعات الوطنية ومنافستها ،

Hiroshi shimizu : Japan's Middle Eastern Relations, p. 727

من الهبوط المتوالى لأسعار المنسوجات اليابانية ، مما مكنها من الاستمرار فى غمرها للسوق المصرية ، خاصة بعد ان تماشت الى حد كبير مع القوى الشرائية المصرية ، التى أصيبت بهزة عنيفة ، على أثر التقلبات الحادة التى انتابت أسعار الحاصلات الزراعية ابان أزمة الكساد العالمى .

فبينما كانت الطاقة الانتاجية لصناعة المنسوجات اليابانية فى ازدياد — لما طرأ عليها من تطور بزيادة أنوالها من ٠٠٠ر٣٢٩ر١ فى ١٩٠٥ الى ٠٠٠ر٢٠٩ر٨ فى سنة ١٩٣٣ ومغازلها من ٠٠٠ر٨ الى ٢٠٩ر٨١[11] — أصيبت الحركة التجارية بين اليابان ، وأقرب الأسواق اليها ، بالركود الشديد ، لما أصاب الصين من اضطرابات سياسية أثرت على تسويق المنسوجات اليابانية بها ، واتجاه الهند الى رفع الرسوم الجمركية عليها ، مما أدى الى وجود فائض منها ، تراكم بمرور الوقت لدى اليابان ، عملت على تسويقه فى جهات مختلفة ، بأسعار جاءت فى السوق المصرية ، بما لم يتجاوز قيمة المواد الخام[12] .

وساهم فى الهبوط المتوالى لأسعار المنسوجات اليابانية فى ذلك الحين ، خروج اليابان عن قاعدة الذهب فى ديسمبر ١٩٣١ — بعد خروج انجلترا فى سبتمبر ١٩٣١ — وهبوط قيمة الين بالنسبة الى الذهب عنه بالنسبة للجنيه الاسترلينى والجنيه المصرى ، وانتقال

---

(١١) عبد الحليم ابراهيم : المنافسة التجارية بين اليابان وانجلترا ، صحيفة الاقتصاد والتجارة ، السنة ١٠ ، عدد ٣ ، مايو ١٩٣٤ ، ص ص ٢١٠ — ٢١٤ .

(١٢) جان شاتس : نمو التجارة الخارجية ، صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ١٠ ، عدد ٦ ، يونيه ١٩٣٤ ، ص ١١٦٦ ، الأهرام ، عدد ١٦٩١٥ ، ٩ يناير ١٩٣٢ « المصنوعات الوطنية ومنافستها » .

الفارق فى قيمة العملة الى المنتجات . ولذلك جاءت السلع اليابانية أرخص بما يتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ عن مثيلاتها الأوربية ، وبخاصة البريطانية[١٣] .

وحتى تشجع الحكومة اليابانية منسوجاتها الرخيصة على غمر الأسواق ، أوجدت نظام تأمين على الصادرات ضد الخطر ، مما شجع المصدرين على المجازفة بسلعهم الى المناطق النائية والتى كانت مصر احداها ، كذلك شكلت طوائف التجار المصدرين الى مناطق الشرق الأدنى ، ليتحكموا فى حجم الصادرات الى بعض الدول التى هددت بفرض قيود على السلع اليابانية[١٤] .

اضافة الى هذا عملت اليابان على توفير نوع من الحماية القانونية لتجارتها بالسوق المصرية ، فبعد أن حصلت مصر على تعريفتها الذاتية فى فبراير ١٩٣٠ ، أسرعت الى عقد اتفاق تجارى مؤقت يجعلها على قدم المساواة مع غيرها من الدول الأخرى التى أصبحت تربطها بمصر معاهدات خاصة — وعددها اثنتا عشرة دولة — وقعه مع السلطات المصرية القنصل العام اليابانى بالاسكندرية « يوكوياما ماسوكى » Yokoyama Masyuki وقام على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، كما نص على انه لا يعد

---

(13) Hirohi shimizu : Japan's Middle Eastern Relations, pp. 727 — 728 .

عبد الحليم ابراهيم : المنافسة التجارية بين اليابان وانجلترا ، صحيفة الاقتصاد والتجارة ، السنة ١٠ ، عدد ٣ ، مايو ١٩٣٤ ، صص ٢١٦ — ٢١٧ .

(14) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry p. 93 .

منتهيا الا بعد ثلاثة شهور من تاريخ التبليغ عن الغائه من كلا الطرفين[١٥] .

واذا كانت المنسوجات اليابانية قد تمكنت برخصها من الاستمرار فى اجتياحها لسوق المنسوجات القطنية المصرية ، فى ظل الحماية التى توفرت بموجب المعاهدة التجارية المصرية اليابانية ، فالملاحظ أن هذا الاجتياح ما كان ليتم ، لو لم تلائم هذه المنسوجات أذواق المستهلكين على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية .

وجدير بالذكر ان اليابانيين أرسلوا وفودا يابانية للدعاية لمنتجاتهم فى السوق المصرية ، ودراسة حالتها والعمل على تغلغل تجارتهم بها ، والسيطرة عليها بكافة الوسائل الممكنة التى تراها[١٦] . وعلى هذه الدراسة الوافية للسوق المصرية ، وحاجات عملائها ، قدموا نوعيات من المنسوجات القطنية لم تتكلف مصانعهم مشقة فى انتاجها ،

---

(١٥) جدير بالذكر ان حق الدولة الأولى بالرعاية الذى تمتعت به اليابان ، بموجب هذا الاتفاق ، يعد كسبا لم تتمتع به من قبل ، حيث لم تستطع الاحتجاج على فرض مصر لرسوم مانعه على الدخان اليابانى فى سنة ١٩٢٦ بضغط من اليونان وتركيا ، وقد أثرت هذه الرسوم فى قيمة الوارد من الدخان اليابانى ، الذى هبطت قيمته من ١٥٤٫٥١٥ جنيه مصرى فى سنة ١٩٢٥ الى ٤٧٫٧٣٥ جنيه مصرى فى سنة ١٩٢٦ ثم ٤٠٫٢٥٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٢٧ ،

Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade, pp. 70 — 72, 101.

(١٦) صحيفة الاقتصاد والتجارة ، المجلد ٣ ، عدد ٣ ، مايو ١٩٢٧ . ص ١٩٤ ، صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ٤ ، عدد ٣ ، أبريل ١٩٢٨ « الوفود اليابانية التجارية » ص ٩٨ ، نفس المصدر ، السنة ١١ ، عدد ٤ أبريل ١٩٣٥ « التجارة الانجليزية فى مصر وطرق احتفاظهم بمراكزهم مقال مترجم للكولونيل جراى » ص ٧٤٦ ، الأهرام ، عدد ١٧٤٩٩ ، ١٩٣٣/٨/٢٦ « البضائع اليابانية فى مصر » ، قيصر بولس جاد الكريم : البضائع اليابانية ، مجلة غرفة القاهرة ، السنة ١٣ ، عدد ٩ ، نوفمبر ١٩٤٨ ، ص ١٠٩١ .

جاءت مغرية السعر ، فضلا عن الألوان التى أرضت الذوق المحلى ، ولذا مال اليها جمهور المستهلكين ميلا كبيرا[١٧] .

وهكذا توفرت للمنسوجات اليابانية بمصر ، ما توفر لغيرها من منسوجات الدول الأخرى من حمـــاية ، وزادت عليها دقـــة الذوق ، وانخفاض السعر ، مما مكنها من الاستمرار فى تعزيز حصتها بالنسبة الى جملة ما تستهلكه مصر من منسوجات ، وقد بلغ انخفاض أسعار المنسوجات اليابانية حدا دفع القنصل العام اليابانى بالاســـكندرية ، الى مكاتبة طوكيو فى ٤ يوليـــو ١٩٣١ ، مبلغا اياها ، أن البضـــائع القطنية اليابانية فى مصر آنذاك أرخص بحوالى الثلث « $\frac{1}{3}$ » عنهـــا فى سنوات قليلة مضت ، ولهـــذا فهى مستمرة فى الاستيلاء عـــلى سوق المنسوجات القطنية المصرية[١٨] .

وجدير بالذكر أن الهبوط المستمر فى أسعار المنسوجات اليابانية هدد الكثير من التجار المصريين ، الذين قصروا نشاطهم التجـــارى عليها ، فكثير ما أدى الهبوط المتوالى فى أسعارها الى تراجع تجـــار المفرق عن الشراء انتظارا لمزيد من الهبوط ، وتجنيب أنفسهم مخـــاطر الافلاس ، مما أشـــاع جـــوا من المنافســـة التى أضرت بجميـــع التجـــار[١٩] .

---

(١٧) الكولونيل جراى : التجارة الانجليزية فى مصر وطرق احتفاظهم بمراكزهم ، صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ١١ ، عدد ٤ ، ابريل ١٩٣٥ ، ص ٧٤٦ ، الأهـــرام ، عدد ١٧٤٩٩ ، ١٩٣٣/٨/٢٦ « البضائع اليابانية فى مصر » .

(18) Hiroshi Shimizu : Anglo - Japnese trade, p. 101 .

(١٩) الأهرام ، عدد ١٦٩١٥ ، ٩ ينـــاير « المصـــنوعات الوطنية ومنافستها » ، المقطم عدد ١٤١٧٢ ، ١٢ يوليه ١٩٣٥ « الاضطراب فى سوق المنسوجات » .

وبالرغم من الاضرار التى لحقت بكثير من التجار من جراء هذا الهبوط المتوالى فى أسعار المنسوجات اليابانية ، الا أن الاقبال عليها ظل مرتفعا من جانب تجار المانيفاتورة ، على حساب النوعيات الأخرى ، تلبية لرغبة المستهلكين الذين ما انفكوا يقبلون — أمام ارتفاع تكاليف المعيشة — على النوعيات الرخيصة من المنسوجات ذات الذوق الرفيع • ولذلك لم تمثل المنسوجات اليابانية — الدريل والخام على وجه الخصوص — كساء عامة المصريين من الفقراء والفلاحين فحسب بل امتدت اليها بمرور الوقت أيدى أبناء الطبقة الوسطى (٢٠) •

وقد ساهم ارتفاع طلب القطاع العريض من المستهلكين المصريين على المنسوجات القطنية اليابانية ، فى تزايد حصة اليابان باستمرار الى جملة استهلاك مصر من المنسوجات على حساب بريطانيا فى النصف الأول من الثلاثينات بشكل واضح فبينما ارتفعت حصة اليابان الى جملة واردات مصر من المنسوجات القطنية من ٤ر١٧٪ فى سنة ١٩٢٩ الى ٥ر٣٠٪ فى سنة ١٩٣١ ثم ٤ر٥٩٪ فى سنة ١٩٣٣ و ٦٤٪ فى سنة ١٩٣٥ ، هبطت حصة بريطانيا من ٦ر٤٥٪ الى ٤٢٪ و ٣ر٢٧٪ ثم ١٨٪ فى السنوات ذاتها ، كما جاء بالبيان الأول •

ولما تهددت حصة بريطانيا بالفناء أمام سياسة الغمر اليابانية لسوق المنسوجات القطنية المصرية ، كما كانت بالنسبة للاسواق البريطانية الأخرى ، لم يكن من بد أمام بريطانيا الا التحرك على وجه السرعة ، وتغيير سياستها الاقتصادية ، بعد أن اصيبت دوائرها المختلفة بقلق شديد ازاء التحدى اليابانى ، الذى تعدى الأسواق البريطانية الى لندن نفسها • ولهذا قررت استخدام الحواجز

---

(٢٠) المقطم ، عدد ١٢٨٨٢ ، أول يونيه ١٩٣١ « المنسوجات اليابانية » مقال لهارون شويكه •

الجمركية لحماية أسواقها والتراجع عن تمسكها بالحرية الاقتصادية .

ويعد عقد اتفاقات أوتاوا فى سنة ١٩٣٢ ــ على أثر اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية فى سنة ١٩٣١ ، وانهيار أركان الاقتصاد العالمى فى أوربا الوسطى ، وخروج كتلة الاسترلينى عن قاعدة الذهب ــ نهاية لعهد الاقتصاد الحر وبدء الاقتصاد المقيد ، الذى أخذت به معظم الدول للمحافظة على كيانها الاقتصادى(٢١) .

وفى اطار العلاقات الاقتصادية الجديدة ، راحت بريطانيا تكثف من جهودها ، لمواجهة المنافسة اليابانية بسوق المنسوجات المصرية ، بعد أن استقلت مصر بتعريفتها الجمركية ، وأصبحت لا تربطها بالدول المتعاملة معها سوى معاهدات تجارية مؤقتة يمكنها الفكاك منها بسهولة ، مستغلة فى ذلك أسلوب المساومة على استهلاك الأقطان المصرية .

فبينما كانت الحكومة المصرية تدخل من التعديلات الجمركية ما يوفر الحماية للصناعة المحلية الناشئة ، والتى كانت صناعة المنسوجات الميكانيكية احداها ، وصلت الى مصر بعثة بريطانية برئاسة أرثر بلفور ، لدراسة حالة سوقها ، والبحث عن أسباب تراجع حصة بريطانيا الى جملة واردات المنسوجات المصرية ، أمام النوعيات اليابانية والتوصل الى حلول من شأنها اعادة السيطرة البريطانية على السوق المصرية . وانتهت البعثة من دراستها الى أن تفوق المنسوجات اليابانية ، يرجع لفرق الأسعار بينها وبين النوعيات الانجليزية . فعلى

---

(٢١) عبد الحليم ابراهيم : المنافسة التجارية بين اليابان وانجلترا ، صحيفة الاقتصاد والتجارة ، السنة ١٠ ، عدد ٣ ، مايو ١٩٣٤ صص ٢١٠ ــ ٢١٧ وما بعدها ، صحيفة وزارة التجارة والصناعة ، السنة الأولى ، العدد الأول ، أبريل يونيه ١٩٤٢ ، بريطانيا العظمى وعلاقتها التجارية بمصر ، ص ١ .

الرغم من دقة الصنع والمتانة والجودة ، التى تتمتع بها الأخيرة ، وتقدير المصريين لها الا أن النوعيات اليابانية ، تمتعت بقبول غالبية المستهلكين ، لرخصها الشديد • ولهذا نصح بلفور حكومته بضرورة وضع حد للفارق الكبير فى الأسعار بين النوعيات البريطانية واليابانية ، والا اندثرت الأولى أمام الثانية بالسوق المصرية ، وغيرها من الأسواق البريطانية • وذهب الى انه يجب الا يبحث فى السوق المصرية عن أسباب تراجع تجارة المنسوجات القطنية البريطانية ، بل فى لانكشير ذاتها ، حيث ارتفاع تكاليف الانتاج ، وعجز أرباح الصناعة ، عن اقامة منشآت جديدة أو حتى ادخال تجديدات على الآلات القديمة(٢٢) •

كذلك أشار بلفور لأهمية السوق المصرية ، بالنسبة لبريطانيا ، وطالبها بالاهتمام بها بشكل خاص ، وبأسواق شمال أفريقيا بشكل عام ، لما ينتظرها من نشاط تجارى فى المستقبل ، فيما لو تم تخفيض نفقات الانتاج(٢٣) ، حتى تتماشى الأسعار مع القوى الشرائية لهذه البلدان •

وقد أثارت توصيات بلفور ، اهتمام المسئولين البريطانيين ، الذين راحوا يبحثون أيضا عن أسباب كبوة منسوجاتهم بالأسواق المختلفة بما فيها السوق المصرية ، من جراء المنافسة اليابانية التى اشتدت حدتها فجأة ، ودون مقدمات بعد الحرب العالمية الأولى • فبعد ان كانت بريطانيا تمد العالم قبل هذه الحرب ، بما يزيد على ثلثى « $\frac{2}{3}$ » حاجته من المنسوجات القطنية ، أصبحت حصتها الى

---

(22) F.O. 371 / 19049, From Afifi To Nassim, Cairo, 5 June 1935, p, 121 .

(٢٣) الأهرام ، عدد ١٦٧٤٧ ، ١٩٣١/٧/٢٤ « مصر وعلاقاتها التجارية مع بريطانيا ، خطبة للسير آرثر بلفور فى برمنجهام »•

جملة احتياجاته فى سنة ١٩٣٥ لا تتجاوز ٣٠٪ مما كان • وانتهت دراساتهم الى أسباب عديدة كانت وراء ذلك ، جاءت ظروف الحرب العالمية الأولى فى مقدمتها ، لما ترتب عليها من نمو صناعات للنسيج فى أهم الأسواق البريطانية ، بعد أن وجهت بريطانيا كل اهتماماتها للمجهود الحربى •

ثم جاء خروج بريطانيا من الحرب منهكة ماليا ، مؤثرا على قدرة أصحاب الصناعة البريطانية — الذين ازدادت حالتهم المالية سوءا منذ سنة ١٩٢١ — على ادخال أدنى تجديدات أو حتى تعديلات بمصانعهم ، لتواكب منتجاتها التطور الصناعى على المستوى العالمى ، وتلائم أسعارها القوى الشرائية بالأقطار الزراعية •

ولخص المسئولون البريطانيون أسباب العجز الذى أنتاب أصحاب الصناعة ، فى الهبوط المتوالى بمدخراتهم ، لارتفاع الأسعار ، وانتشار المضاربة ، وشيوع انزعة الفردية ، التى حالت دون قيام العمل المنظم القوى الذى يتماشى والتطور ، هذا الى جانب ، وجود تنظيم نقابى قوى وفر قدرا من الحماية للعمال البريطانيين — فارتفعت أجورهم ، وانخفضت ساعات عملهم — بشكل انعكس على ارتفاع تكاليف الانتاج الصناعى •

لهذا جاءت أسعار السلع البريطانية بما فيها المنسوجات القطنية ، أكثر ارتفاعا عن مثيلاتها اليابانية ، فى سوق زراعية تعرضت قواه الشرائية للتقلبات التى كانت تنتاب أسعار الحاصلات الزراعية بالسوق العالمية من وقت لآخر ، ولذلك جاءت أسعار المنسوجات اليابانية ، أكثر توافقا معهم عن البريطانية(٢٤) •

---

(24) F.O. 371/19049, From Afifi to Nassim, Cairo, 5 June, 1935, pp. 122 — 123 .

وبذلك وضعت بريطانيا يدها على داء تقهقر حصتها الى جملة ما تستهلكه مصر من منسوجات قطنيــة ، وكان عليها أن تبحث عن الدواء ، الذى يجنبها مغبة المنافسة اليابانية فى أسواقها المختلفــة ، بما فيها السوق المصرية ، والذى تحتم عليها التخلى عن مبدأ الحرية الاقتصـــادية ، الذى ظلت تتمسك بــه حتى ذلك الحــين ، ولو فى الظـــاهر .

وكان ، ان اتخـــذت بريطانيا اجــراء فعالا لضرب المنافســة اليابانية فى عدد من أسواقها ، عندما عقدت فى سنة ١٩٣٢ اتفاقات أوتاوا(٢٥) ، وبموجبها تمتعت المنسوجات البريطانية برسوم تفضيل ، فى المستعمرات والمناطق التى انضمت لهذه الاستراتيجية . واذا كانت الهند قـــد عارضت المؤتمر فى اقـــرار وسيلة لرعايـــة المنسوجـــات البريطانية ، الا انها عندما رفعت الرسوم الجمركية على الواردات فى يوليو ١٩٣٣ ، منحت الواردات البريطانية رسوم تفضيل ، فى حين

---

(٢٥) فى سنة ١٩٣٢ عقد بمدينة أوتاوا مؤتمر لتوثيق وتنمية العلاقات الاقتصادية ، وبخاصة التجارية بين بريطانيا ومستعمراتها ، والدومنيون ، واقر سياسة « التفضيل البريطانى » بمعنى أن تفضل بريطانيا منتجـــات مستعمراتها وأملاكها الحرة على منتجات غيرها من الدول ، فى مقابل ان تحتفظ بريطانيا باســـواق امبراطوريتها لتصريف منتجاتها ، وبشرط أن تراعى بريطانيا فى معاهداتها التجـــارية مـــع الدول الأخـــرى ، أسس الاتفاقات التى عقدت مع بلدان امبراطوريتها ، وادخلت قاعدة التفضيل البريطانى فى نيوفولاند . وسيلان ، وبعض أجـــزاء الامبراطورية لأول مرة فى سنة ١٩٣٢ . فى الوقت الذى ادخلت فيه تعديلات واسعة النطاق على التعريفة الجمركية فى استراليا والهند ، وبولندا ، والصين ومصر ، والعـــراق ، وجدير بالذكر ان فرنســـا اتبعت نظـــاما شبيها لذلك مـــع مستعمراتها ، صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ١٠ ، عدد ٥ ، مايو ١٩٣٤ التعريفة الجمركية والتعديلات التى أدخلت عليها فى ســـنة ١٩٣٣ ، تعريب محمد شوقى » ، صحيفة وزار التجـــارة والصناعة ، السنة الأولى ، العدد الأول « أبريـــل ــ يونيـــه » ١٩٤٢ « بريطانيا العظمى وعلاقتها التجارية بمصر ، ص ١ وما بعدها .

رفعت الرسوم على المنسوجات اليابانية بنسبة ٧٥٪[٢٦] •

وحتى لا تعكر بريطانيا صفو الأجــواء السياسية مع اليابان ، ولكى تجعل الصراع الدائر بينها تجاريا محضا ، دخلت فى مفاوضاوت مع اليابان ــ بلندن فى أوائل ١٩٣٤ ــ للتوصل الى حــل يحد من المنافسة بينهما ، يقوم عــلى تقسيم أســواق المنسوجات القطنيــة العالميــة فيما بينهما ، بيد ان المفاوضات وصلت الى طريق مسدود ، لتمســك الجــانب اليابانى بالا تخــرج المفاوضــات عن آســواق الامبراطورية البريطــانية ، وان تضمن الحــكومة البريطانية تنفيذ الاتفاقات التى يعقدها رجال الصناعة البريطانيــة مع اليابان ، وان تتعهد مع الممتلكات المستقلة بعدم الغاء معاهدات أخرى مع اليابان ، وان لا تزيد رسومها مع بقاء الين اليابانى عــلى مستواه المنخفض • وازاء هذا التشدد اليابانى لم تجد بريطانيا مفــرا من التشمير عن ساعد الجد والتصدى للمنافسة اليابانية ، قبــل أن تذهب بالبقيــة الباقية من الوجود البريطانى بالأسواق المختلفة • فحثت الهند على التخلص من المعاهدة التجارية التى تربطها باليابان ــ وكانت قد عقدت فى سنة ١٩٠٤ ــ كما انهت المعاهدة القائمة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بــين اليابان ، ومستعمراتها الأفريقيــة ، حتى يتسنى لهذه المستعمرات منح البضائع البريطانية رسوما تفضيلية[٢٧] •

---

(٢٦) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٣٨٢٤ ، ١٨ يوليــة ١٩٣٥ « تقرير البعثة الاقتصادية المصرية الى انجلترا » ، الأهرام ، عدد ١٧٥٠٧ ، ٣ سبتمبر ١٩٣٣ « أزمة القطن وجهــة نظر مســتر كلار والمبعــوثون التجاريون وتعزيز التجارة المصرية » عبد الله حسين .

(٢٧) المقطم ، عدد ١٣٧٧٣ ، ١٠ مايو ١٩٣٤ « الاتساع التجارى بين بريطانيا واليابان ، الأهــرام ، عــدد ١٧٥٠٧ ، ٣ سبتمبر ١٩٣٣ « أزمة القطن وجهة نظر مستر كلار والمبعوثون التجاريون وتعزيز التجارة المصرية « لعبد الله حسين ، وعدد ١٧٤١٢ ، ١٩٣٣/٥/٣١ « المنافســة التجارية بين انجلترا واليابان » .

وفى يونيه ١٩٣٤ عقدت الهند — بايعاز من بريطانيا — اتفاقاً تجاريا مع اليابان ، على أساس الحصص ، بموجبه تقرر الا تتجاوز وارداتها من المنسوجات القطنية اليابانية ٤٠٠ مليون ياردة طولية سنويا ، فى مقابل شراء اليابان ١٫٥٠٠٫٠٠٠ بالة من القطن الهندى . والدليل على ان شروط الاتفاق كانت بايعاز من بريطانيا ، قيامها بعد توقيعه ، بعقد اتفاق مع الهند فى ٩ يناير ١٩٣٥ ، تعهدت فيه بزيادة استهلاكها للأقطان الهندية ، فى مقابل تسويق منسوجاتها بالهند[٢٨] .

وهكذا استخدمت بريطانيا الحواجز الجمركية لتضييق الخناق على المنافسة اليابانية بجل أسواقها فى حين ان الحكومة المصرية ، تحملت عبء التصدى للمنافسة اليابانية فى السوق المحلية ، بادخال تعديلات على الرسوم الجمركية ، لحماية الانتاج المحلى من المنافسة الأجنبية ، الا أن هذه التعديلات لم تحد من المنافسة اليابانية ، بقدر ما أضرت النوعيات البريطانية ، لقدرة الأولى على تغيير نمط انتاجها بسهولة ، بما يتلاءم مع التعريفة الجديدة ، وهذا ما تجلى فى استمرار تزايد الكميات المتدفقة منها على السوق المصرية .

ولم يتخذ اجراء فعال من جـانب بريطانيا ، لضرب المنافسة اليابانية بالسوق المصرية ، الا فى منتصف الثلاثينات ، مستغلة تطلع الحكومة المصرية لتحجيم هذه المنافسة ، التى أصبحت تشكل عقبة كؤودا فى سبيل صناعة النسيج المحلية ، التى بدأت فى تقديم انتاجها الميكانيكى مع بداية الثلاثينات فى وقت عجزت فيه الرسوم الجمركية ، وما طرأ عليها من تعديلات عن توفير الحماية المطلوبة لها .

واذا كانت مصر قد شهدت عند منعطف القرن « ١٨٩٩ » قيـام

---

(٢٨) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٣٨٢٤ ، ١٨ يوليه ١٩٣٥ « تقرير البعثة الاقتصادية المصرية الى انجلترا » ، الاهرام عدد ١٨١٨٦ ، ١٩٣٥/٧/١٨ « تقرير البعثة الاقتصادية المصرية الى بريطانيا العظمى » .

صناعة ميكانيكية للنسيج — عندما انشأت الشركة الاجليزية المصرية للغزل والنسيج مصنعين أحدهما بالقاهرة ، والآخر بالاسكندرية — فانها تعثرت أمام المنافسة الأجنبية ، وفرض رسوم انتاج عليها قدرت بـ ٨٠٪ مما حدا بالشركة المؤسسة لهذه الصناعة ، بعد فترة قصيرة ، الى اغلاق أحد مصانعها ، والتنازل عن الأخر لشركة الغزل الأهلية المصرية ، التى أعادت تأسيسه بالاسكندرية فى سنة ١٩١١ ، وتعثرت خطواتها هى الأخرى ، الى أن وفرت ظروف الحرب العالمية الأولى لمنتجاتها ، قدرا من الحماية الطبيعية ، التى جنبتها مصير سابقتها(٢٩) .

والى جانب هذه الشركة ، وجدت منشآت لصناعة النسيج — بكوم النور والمحلة الكبرى وأخميم وغيرها من معامل النسيج المختلفة والمدارس الصناعية — وعلى الرغم من ازدياد اعدادها فيما بين الحربين من ١٫٧١٦ قبل سنة ١٩١٨ الى ٦٫٤١٩ فى سنة ١٩٣٧ ، الا انها اتسمت بالحجم الصغير ، الذى اتفق مع مزاولة النشاط الصناعى بالريف والمدن الصغيرة ، الذى كانت الحرف اليدوية دعامته الأساسية ، فى وقت غابت فيه طبقة المنظمين القادرة على ادارة المصانع الكبيرة ، مع غياب فرص تجميع رؤوس الأموال الكبيرة .

هذا بالاضافة الى ما ترتب على اشتداد المنافسة الأجنبية من اقتصار الصناعة المصرية على الحجم الصغير ذى التكلفة ، والمعدل الانتاجى المنخفض ، الذى يغطى احتياجات ذوى الدخل المحدود(٣٠) .

---

(٢٩) مجلة غرفة القاهرة ، السنة ٣ ، عدد ٦ ، يونيه ١٩٣٨ « بيان وزير المالية عن صناعة غزل القطن ونسجه فى مصر وأثر التعديل الأخير فى الرسوم الجمركية » صص ١٣٧ — ١٣٨ .

(٣٠) محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ، حـ ٢ ، دار المعارف القاهرة ١٩٧٢ ، صص ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، التجارة عدد ٦٣ ، ٧ يوليه ١٩١٨ .

ولما كانت المنسوجات المصرية ــ باستثناء انتاج شركة الغزل الأهلية ــ لا تتكافأ مع النوعيات الأجنبية وبخاصة اليابانية ، من حيث النوع ، والذوق الرفيع ، والرخص ، فى وقت تغيرت فيه الأذواق الاستهلاكية ، وارتفعت تكاليف المعيشة . لهذا كان طبيعيا أن يستمر تزايد الطلب على النوعيات اليابانية ، بشكل احرج شركة الغزل الأهلية ، ودفع الحكومة فى ١٥ فبراير ١٩٢٥ ، الى الغاء تحصيل رسم الانتاج ــ الذى فرض منذ ١٣ ابريل سنة ١٩٠١ ــ على المنسوجات القطنية المصرية[٣١] .

واذا كان بنك مصر قد انشأ فى سنة ١٩٢٧ شركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة الكبرى ــ كما انشئت شركتا مصر المساهمة للكتان ، ومصر المساهمة لنسج الحرير[٣٢] ــ الا ان باكورة انتاجها ترامنت مع حصول مصر على تعريفتها الذاتية[٣٣] . واشتداد حدة المنافسة بسوق المنسوجات القطنية المصرية بين المنتجات اليابانية والانجليزية .

وعلى الرغم من هذا ، تراجعت الحكومة المصرية عن اتخاذ رسوم جمركية مانعة للمنسوجات اليابانية ، حتى لا تخسر الأقطان المصرية سوقا ، قد تضطر اليه ، اذا تلاعبت بريطانيا باسعاره ، تحت ضغط خفض حصتها منه ، هذا الى جانب مراعاة مصلحة قطاع ضخم من المستهلكين ، الذين سيجبرون على استهلاك سلع تفوق أسعارها

---

(٣١) مجلة مصر الصناعية ، المجلد الأول ، العدد الثالث ، مارس ١٩٢٥ « الغاء ضريبة الانتاج على المنسوجات القطنية المصنوعة فى القطر المصرى ، ص ٤١ » .

(٣٢) أمين مصطفى عفيفى عبد اللا : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، الطبعة الأولى ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ . ص ١١٢ .

(33) F.O., 407/219, No. 172, From Lampson To Eden, Cairo, 27 May 1936, p. 181.

مستوياتهم المـادية ، اذا اختفت النوعيات التى تتناسب معها ، وعجز الانتاج المحلى عن الوفاء بمتطلبات السوق •

لذا لجأت الحكومة الى التعريفة الجمركية لوقف حدة المنافسة الأجنبية ، أيا كان مصدرها ، بما يوفر قـدرا من الحماية للانتاج المحلى ، ولا يوقع الغبن بالمستهلكين • وقد ظلت الرسوم الجمركية على المنسوجات — وبخاصة النوعيات التى تنافس الانتاج المحلى — عرضة للتعديل من وقت لآخر ، فعندما عجزت التعديلات التى أدخلت على التعريفة فى ١٧ فبراير ١٩٣٠ • عن حماية الصناعة المحليـة ، طرأ تعديل آخر بعد عام — فى ١٧ فبراير ١٩٣١ — بمقتضاه ارتفعت الرسوم بمقدار ٢٥٪ على النسيج الذى يتجاوز وزنـه ٧٠ جراما للمتر المربع و ١٠٪ بالنسبة للغزل(٣٤) •

وعلى الرغم من ارتفاع الرسوم الجمـركية ، الى هذا الحد ، فى عام واحد ، الا ان المنسوجات المحلية ظلت تعـانى من اشتداد المنافسة الأجنبية ، حتى ان شركتى النسيج المحليتين — مصر لغزل ونسج القطن والغزل الأهلية المصرية — هددتا بالتوقف عن العمـل ، بعد ان باءت مساعيهما بالفشل للحصول على ترخيص من وزارة الزراعة لاستيراد الأقطان الهندية الرخيصة — وربما كان الرفض بضغط من كبار الملاك ، لتعارضه مع مصـالحهم — ولهـذا تدخلت الحـكومة لمساعدتهما فى تخطى أزمتهما ، بمنحهما اعانة مالية — بمقتضى قانون صدر فى ٢٧ مايو ١٩٣١ — لا تتجـاوز مائتى مليم عن كل قنطـار تستهلكه كل منهما فى السنة المـالية القائمة ، حتى يبلغ صافى ربح كل منهما ٥٪ من رأس المـال المدفوع • كما قررت بيعهما كمية من الأقطان — تراوحت بين ٣٨٠٫٠٠٠ و ٥٠٠٫٠٠٠ قنطـار — بأسعار

(34) Ibid 371 / 1904, Report for duty Concessions submitted To The Egyptian Covernment in August, 1934, p. 139 .

تقل عن السوق بعشرين قرشا للقنطار ، وعلى آجـال بلغت ثلاثـة أعوام • هذا الى جانب اعفاء المعدات والآلات ، المستوردة لحسـابهما من الرسوم الجمركية ، ونقل منتجاتهما على السكك الحديدية برسوم مخفضة ، كما تمتعت بأسعار تفضيل فى التعاقدات الحكومية ، حيث تقـرر تفضيلها ، عن مثيـلاتها المستوردة ، ولو تجـاوزت أسعارها الأخيرة بـ ١٠٪(٣٥) •

ولم تجنب كل هذه المساعدات ، الى جـانب ارتفـاع الرسوم الجمركية فى سنة ١٩٣٣ عـلى المنسوجـات القطنيـة — البيضـاء « المقصورة » والسمراء « الخام » والمصبوغة التى يتراوح وزنهـا بين ١٤٠ جرام و١٨٠ جـرام للمتر المربـع — المنافسـة للنوعيات المحلية(٣٦) ، منتجات كل من الشركتين ، مغبة المنافسة اليابانية ، مما

---

(٣٥) صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ٧ ، عدد ٥ ، مايو ١٩٣١ ، منح اعانة لصناعة الغزل والنسيج المصرية مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء ، صص ٧٠٦ — ٧٠٨ ، نفس المصدر ، السنة ١٠ ، عدد ٤ ، أبريل ١٩٣٤ « صناعة الغزل والنسيج فى مصر » مترجم •

(36) F.O. 371/1904, Report for duty Concessions submitted to the Egyptian Government in August 1934, pp. 138 — 139 .

والملاحظ ان النوعيات البريطانيـة تأثرت بهذا الرسم عن مثيلاتها اليابانية ، ولذلك طالبت الحكومة المصرية باعفاء نوعياتها من هذا الرسم ، الا ان الأخيرة رفضت هذا المطلب ، وعلى الرغم من هذا اتهم اليابانيون بريطانيا بتحريك مصر لادخال هذه الزيادة لحمـاية سلع لانكشـير من المنافسة اليابانية ، خاصة ان هذا الاجراء تزامن مع حث بريطانيا للهند على الغاء المعاهدة التجارية بينها وبين اليابان فى أبريل ١٩٣٣ — قبـل موعدها بنصف عام — ومن ثم استنتجوا ان العمل على الجبهتين يعد جزءا من استراتيجية اوتاوا المرسومة للتقليل من حركة السلع اليابانية بالسوق العالميـة •

Hiroshi, Shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry, pp. 106 — 107 .

دفعهما الى مطالبة وزارة المالية بالتداخل لحماية الانتاج المحلى من خطرهما(٣٧) .

كذلك دفعت هذه المنافسة أحد أعضاء غرفة التجارة المصرية بالاسكندرية « حسين عجمى أفندى » الى تقديم مذكرة الى الغرفة — فى أبريل ١٩٣٣ — أوضح بها خطورة المنافسة اليابانية على الانتاج المحلى ، وانتهى الى اقتراح لتجنب هذه المنافسة ، يقوم على تحديد قيمة واردات المنسوجات اليابانية من خلال تحديد قيمة واردات مصر من المنسوجات وتوزيعها بين الدول الموردة لها ، بنسب صادرات مصر اليها ، ورفع الرسوم الجمركية الى حد تتوفر معه الحماية لصناعة النسيج المصرية(٣٨) .

وقد لقى هذا الاقتراح تأييد أعضاء اتحاد تجارة الواردات بالاسكندرية Assoiation Pour Le Commerce d'Importaticn ممن كانوا يعملون فى تجارة السلع البريطانية مرتفعة الثمن ، والذين كانوا يتطلعون الى حماية أرباحهم التجارية ، بعد أن تعذر عليهم ايجاد وكلاء تجاريين باليابان ، يساعدونهم على العمل بالبضائع الرخيصة ، ولذا وجدوا فى الاقتراح بارقة أمل لضرب المنافسة اليابانية التى ازدادت شراسة بارتفاع عدد الشركات اليابانية ، التى أصبح لها وكلاء بالاسكندرية ، ما انفكوا يسعون لبيع وترويج السلع اليابانية بأى شكل كان . وبالرغم من هذا التأييد ، بيد ان الغرفة وجدت من الصعوبة بمكان على مصر ، أن تحول بين المنسوجات اليابانية وسوقها ، تحت أى ضغط ، لاتباطها مع اليابان

---

(٣٧) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٣٦٨٨ ، ١١ يناير ١٩٣٥ ، صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ١١ ، عدد ٨ أغسطس ١٩٣٥ ، ص ١٥٩٤٥ .

(٣٨) صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ٩ ، عدد ٦ يونيه ١٩٣٣ ، ص ٩٨٩ .

باتفاق تجارى ، هذا الى جانب اعتراض السلطات الجمركية المصرية ، والقسم التجارى الصناعى على هذا الاقتراح ، بدعوى المحافظة على ايرادات الجمارك ، وان صناعة المنسوجات المحلية تتوفر لها الحماية • هذا الى جانب ، ان مصر فى طريقها لزيادة المساحة المحصولية للقطن ، وتتطلع لزيادة منافذ تسويقه ، ولذا ترفض اللجوء لهذه الاجراءات ، حتى تحفز اليابان على زيادة استهلاك القطن المصرى الخام ، بعد أن أصبحت من أهم الدول على المستوى العالمى استهلاكا للقطن — وان كان معظم استهلاكها من النوعيات الهندية والأمريكية — واعلان القنصل العام اليابانى بمصر Masamoto kitada فى ابريل ١٩٣٣ ، ان حكومته خططت لزيادة حصتها من الأقطان المصرية ، على الرغم من تنديد بعض الصحف المصرية بسياسة الغمر اليابانية لسوق المنسوجات المصرية(٣٩) •

وهناك اقتراح شبيه لذلك طرحه سكرتير الغرفة التجارية الانجليزية ، بعد أن تعذر الوصول الى حل للمنافسة اليابانية لانجلترا بسوق المنسوجات المصرية ، بعد اتصالات مع تجار لانكشير • ودار هذا حول ضرورة أخذ مصر بنظام الحصص ، بدعوى ان اليابان لا تشترى كميات تذكر من نوعيات الصادرات المصرية المختلفة ، سوى الفوسفات ، الذى لا تؤثر صادراته فى نمو العلاقات التجارية بين البلدين فى حين ان مصر تستهلك قدرا ضخما من المنتجات السلعية اليابانية ، وعلى رأسها المنسوجات ، ومن ثم ليس هناك ما يمنع الحكومة المصرية من اللجوء لتحديد الواردات مع كل دولة بقدر حصتها الى جملة الصادرات المصرية — وهو ما عرف بنظام الحصص (quotas) على غرار تركيا ، طالما ان اليابان تستورد معظم أقطانها من الهند ،

---

(39) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry , pp. 105 — 106 .

وتفوز منتجاتها بنصيب الأسد فى السوق العالمية ، مما يترتب عليه تدهور أسواق القطن المصرى ، ما لم تستهلكه المصانع البريطانية بكميات وفيرة(٤٠) .

وفى أواخر سنة ١٩٣٤ ، عاودت الحكومة البريطانية بضغط من غرفة ما نشستر التجارية ، طرح نظام الحصص على الحكومة المصرية ، لحماية صناعة كل من مصر ولانكشير ، الا ان مصر لم تجد فى قبوله مصلحة للمجتمع ، خوفا من أن يؤدى التصدى للسلع اليابانية — بموجب هذا النظام — الاضرار بمصالح الغالبية العظمى من المستهلكين ، الذين سيجبرون على شراء النوعيات الأوربية — وبخاصة الانجليزية — ذات الأثمان المرتفعة ، التى ستحل محل المنسوجات اليابانية . كما ان الأخذ بهذا النظام قد يدفع بعض الدول التى ستضار منه ، الى مقاطعة الأقطان الخام المصرية(٤١) .

وحتى لا تستنفد بريطانيا وقتا لانقاذ البقية الباقية من حصتها بسوق المنسوجات القطنية المصرية ، قررت الدخول على وجه السرعة فى مفاوضات مع الحكومة المصرية ، بحثا عن وسيلة تنقذ بها حصتها من المنافسة اليابانية . ولذلك طلبت من الحكومة المصرية ارسال بعثة اقتصادية الى بريطانيا — وافق عليها مجلس الوزراء المصرى فى ٢٧ فبراير ١٩٣٥ — لدراسة العلاقات التجارية بين البلدين والوصول الى أسس وقواعد مرضية لها(٤٢) .

---

(٤٠) الأهرام ، عدد ١٧٦١٥ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٣٣ « منافسة اليابان لانجلترا فى الأسواق المصرية مع سكرتير الغرفة الانجليزية » .

(41) F.O. 407/217, No. 62, From Lampson To Simon, Cairo, 7 May, 1934, p. 157., Hiroshi shimizu - Anglo - Japanese Trade Raivalary, p. 108 .

(٤٢) كانت البعثة برياسة حافظ عفيفى وعضوية محمد طلعت حرب باشا ، وصقى حنين باشا ، ويوسف نحاس باشا ومحمد أحمد فرغلى ، =

وقبل وصـــول البعثـــة الى لندن ، اعـــدت الجهات الرســـمية البريطانية جدول الأعمال معها ، والذى جـــاءت عـــلى قمتـــه قضية استمرار تراجـــع المنسوجات القطنيـــة البريطانيـــة أمام النوعيات اليابانية . كمـــا انتهت الى وسيلة لتخليص المنسوجـــات البريطانية والمحلية مغبة المنافسة اليابانيـــة ، وتمثـــلت فى أخذ مصر بنظـــام الحصص ، الذى تحدد حصصه — كما ترى — على مستوى تجـــارة مصر الخارجية للفترة من ١٩٢٧ — ١٩٣١ ، وهى فترة كانت المنافسة ابانها طبيعية ، لم تبلغ شأوا يهدد المنسوجات البريطانية لذلك كانت حصة بريطانيا بمقتضاها الى جملة تجارة مصر الخارجيـــة ترتفع الى ٥٢ر٦٪ فى حين تهبط حصـــة اليابان الى ٢٠٪ وحصـــة ايطاليا الى ١٨ر٥٪(٤٣) .

على كل حال بمجـــرد ان وصلت البعثـــة الى لندن فى ابريل ١٩٣٥ ، بدأت المباحثات حول العلاقات التجارية بـــين البلدين ، بحثا عن طرق ووسائل لتنميتها . ولذلك قدم الجانب البريطانى اقتراحا لاصلاح الميزان التجـــارى بين البلدين ، مفـــاده أن تمنح الحكومة المصريـــة بعض نوعيات المنسوجات البريطانيـــة ، التى تجد منافسة بسوقها ، رسوما جمركية تفضيلية ، سواء بتخفيض الرسوم عـــلى هذه الأصناف ، أو برفع الرسوم على الأصناف المزاحمة لها المستوردة من البلدان الأخرى(٤٤) .

= هذا الى جانب ثلاثة من الخبراء فضلا عن السكرتارية .

F.O. 407/218, No. 117, From Simon to Lampson, Cairo, 8 January 1935, p. 177., Ibid, No. 125, From Lampson to simon, Cairo, 8 March. 1935, p. 203.

(43) Ibid, 371/19047, Memorandum by Comercial Relations and Treaties Department, Board of trade, 28March 1935, pp. 127 — 131 ., Ibid, Egyptian Mission of economic enquiry, Board of Trade, 5 April 1935, p. 191 .

(٤٤) الأهـــرام ، عدد ١٨١٧٩ ، ١٩٣٥/٧/١٠ « تقـــرير البعثة الاقتصادية » .

وربما كان ارتباط مصر بمعاهدات تجارية مع كثير من الدول تنص على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وراء رفض البعثة المصرية لهذا الاقتراح بمجرد ان طرح ، بدعوى الحفاظ على ايرادات الجمارك ، وهبوط أسعار المنسوجات بالسوق المحلية ، وكذلك أسواق الأقطان المصرية •

والملاحظ ان المبررات التى استند عليها الجانب المصرى فى رفض هذا الاقتراح ، اقتربت لى حد التطابق من مبررات الغرفة التجارية المصرية فى رفضها لاقتراح الحصص ، الذى أشرنا اليه سلفا • وهذا ان دل على شىء فانما يدل على الفهم الكامل لطبيعة السوق المصرية •

ولما رفض الجانب المصرى ، أول الاقتراحات البريطانية ، لضرب المناقشة اليابانية ، قدم الجانب البريطانى بديلا يقوم على أخذ مصر بنظام الحصص ، بعد أن عجزت التعريفة الجمركية عن تحجيم هذه المنافسة وأن يتخذ مستوى الواردات فى الفترة من ١٩٢٧ — ١٩٣١ أساسا لتحديد الحصص • ولم يكن مصير هذا الاقتراح أفضل من سابقه ، حيث رفضه الجانب المصرى بشدة ، لان الأخذ به سيجعل السوق المصرية شبه احتكار للمنسوجات البريطانية ذات الأثمان المرتفعة ، مما يوقع الضرر بالفئات ذات الدخل المحدود(٤٥) •

ورد الجانب المصرى على ذلك الاقتراح المرفوض من جانبه ، باقتراح آخر ، يقوم على فرض رسم اضافى على المنسوجات اليابانية ، يكون بمثابة فرق انخفاض قيمة العملة ، تتبعه خطوة ثانية

---

(٤٥) نفس المصدر ، عدد ١١٨١ ، ١٩٣٥/٧/١١ « تقرير البعثة الاقتصادية وبيانات عن أهم محتوياته « تصريحات رئيس البعثة لاحد اعضائها » ، وعدد ١٨١٨٦ ، ١٨ يوليه ١٩٣٥ « تقرير البعثة الاقتصادية المصرية الى بريطانيا » •

يدخـــل فيها كل من الطرفين « المصرى والياباني » فى مفاوضـــات للوصول الى اتفاق تجارى على غرار الاتفاق الهندى — اليابانى ، يضمن لمصر بيـــع كميات معلومة من القطن الخـــام لليابان ، بقـــدر ما يضمن للأخيرة تصريف كميات متفق عليها من المنسوجات بالسوق المصريـــة(٤٦) .

ولـــا كان ثمة اتفاق تجـــارى بين مصر واليابان نص على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، استحـــل فى وجوده فـــرض هذا الرسم الاضافى ، أو حتى اتخاذ أى اجراء آخر لمواجهة المنافسة اليابانية ، ولذلك اقدمت الحكومة على الغاء الاتفاق التجارى مع اليابان — الذى وقع فى ١٩ مارس ١٩٣٠ — بمجرد عودة البعثة الى مصر ، وأعلن ذلك أحمد عبد الوهاب باشا — وزير المـــالية — فى ١٧ يوليـــه ١٩٣٥ ، ولخص الأسباب التى دفعت الحكومة الى ذلك فى توفير الحمايـــة لسوق المنسوجات القطنيـــة المصريـــة من المنافسة اليابانيـــة ، التى اكتسحتها ، على الرغم من ارتفاع الرسوم الجمركية من وقت لآخر ، خصوصا بعد أن بلغت النوعيات اليابانية حـــدا كبيرا من الرخص ، بخروج اليابان عن قاعدة الذهب ، وانخفاض قيمة الين الى الذهب بنسبة كبيرة مقارنة بالجنيه المصرى — وكذلك الجنيه الاسترلينى — هذا الى جانب انخفاض تكاليف الانتـــاج اليابانى فى الأســـاس — لرخص اليد العاملة ، واستخدام مواد خام رخيصة — وانتهى وزير المـــالية الى انه ، لا يوجد ما يمنع الدخول مع اليابان فى مفاوضات للوصول الى اتفاق — على غرار الاتفاق الهندى — اليابانى — يضمن لمصر تصريف كميات محددة من الأقطان باليابان ، ويكفل لليابان تسويق

---

(46) F.O. 407/218, No. 134, From lampson to Hoare Ramleh, 2 August 1935, p. 157 .

قدر معلوم من المنسوجات فى السوق المصرية ، يراعى فى تحديده التخفيف من وطأة المنافسة للانتاج المحلى(٤٧) .

ولحماية السوق المصرية من الاغراق بالمنسوجات اليابانية فى الثلاثة أشهر المتبقية من أجل الاتفاق ـ لنصه على انه لا يعد منتهيا الا بعد التبليغ عن ذلك بثلاثة شهور ـ قررت وزارة المالية ، الا يتجاوز الوارد من اليابان ابانها ، متوسط الوارد فى المدة المقابلة من السنوات الثلاثة الأخيرة ، حتى لا تضطر الى اتخاذ اجراءات خاصة للدفاع عن الصناعة المحلية(٤٨) .

وقد أثار الغاء الاتفاق التجارى مع اليابان ، ردود أفعال مختلفة ، من جانب الدوائر اليابانية الرسمية ، على الرغم مما أبداه وزير المالية المصرى ، للقنصل العام اليابانى بالاسكندرية ، عن رغبة حكومته فى التوصل لمعاهدة بديلة تكون أكثر فائدة وايجابية لمصر ، على غرار الاتفاق الهندى اليابانى كما حصل السكرتير التجارى اليابانى على وعد من الحكومة المصرية ، باستعدادها للدخول فى مفاوضات مع اليابان شريطة أن تتعهد بشراء أقطان خام مصرية فى المستقبل ، بما لا يقل عن حصتها فى سنة ١٩٣٤(٤٩) .

بيد ان القنصل العام اليابانى بالاسكندرية T. Amagi

---

(٤٧) المقطم ، عدد ١٤١٧٨ ، ١٨ يوليه ١٩٣٥ « العلاقات التجارية بين مصر واليابان » مذكرة وزير المالية لمجلس الوزراء بنقض الاتفاق التجارى بين مصر واليابان ، الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٣٨٢٤ ، ١٨ يوليه ١٩٣٥ « بعد تقرير البعثة الاقتصادية ، نقض الاتفاق التجارى المعقود بين مصر واليابان » .

(٤٨) نفس المصدر .

(49) F.O. 371/1904, No. 295, From Egypt, 22 July 1935, p. 212 .

احتج بشدة لدى الحكومة المصرية ، كما أرسل المفوض الاقتصادى اليابانى Nihon Keizai Renmi خطاب احتجاج الى الغرفة التجارية بالقاهرة والاسكندرية ، أشار فيه الى ان العلاقات التجارية بين البلدين ، كانت فى صالح مصر ، وبينما كانت اليابان تسعى لزيادة مشترواتها من الأقطان المصرية ، الغيت الحكومة المصرية الاتفاق التجارى ، الذى آسفت له الحكومة اليابانية بشدة ، لما سيترتب عليه من عرقلة مستقبل العلاقات التجارية بين البلدين[٥٠] .

كذلك تلقت الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية برقية من رئيس الجمعية المصرية — اليابانية بطوكيو ، أعرب فيها عن دهشة الدوائر اليابانية ، لاتجاه السياسة التجارية المصرية بعد عودة البعثة المصرية من انجلترا ، وعملها على وضع معوقات جمركية فى سبيل الواردات اليابانية ، فى وقت كان اقبال المصانع اليابانية على الأقطان المصرية قد ازداد . ولوح الى ما قد يترتب على هذا الاتجاه من مخاطر ، قد تقضى على المصالح المتبادلة بين البلدين بوجه عام ، ومصلحة مصر بوجه خاص ، وفى النهاية طالب الحكومة المصرية ، بعدم الاستمرار فى هذا الطريق ، الذى قد يفصم عرى التبادل التجارى بين مصر واليابان[٥١] .

ويفهم من البرقية السالفة ، ان اليابانيين توافرت لديهم قناعة ، بان الحكومة البريطانية كانت وراء الغاء الحكومة المصرية للاتفاق التجارى مع اليابان ، تمهيدا لخطوات تتخذ تجاه منتجاتها بالسوق المصرية ، تقف أمامها مكتوفة الأيدى ، ويؤكد هذه القناعة ، الرسالة

---

(50) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry, p. 110 .

(٥١) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٣٨٢٤ ، ١٨ يوليه ١٩٣٥ «بعد تقرير البعثة الاقتصادية نقض الاتفاق التجارى المعقود بين مصر واليابان » .

التى بعث بها السفير البريطانى بطوكيو الى حكومته فى ٢٥ يوليو ١٩٣٥ ، والتى أكد فيها ان اليابانيين مقتنعون بان الغاء مصر المعاهدة المصريــة اليابانية ، كان بضغط من حكومة جــلالة الملك ــ الحكومة البريطانية ــ[٥٢] •

ورغم هذه الاحتجاجات ، دخل الجانب اليابانى فى مفاوضات مع الحكومة المصرية أثنــاء فترة الانتظــار لانتهاء آجــل المعاهدة ، والمحددة بثلاثة أشهر والتى وضعت فيها واردات المنسوجات القطنية اليابانية ، تحت قيد الحصص للمدة المطابقة لها فى السنوات الثلاث الأخيرة • الا أن الحصة المقررة للفترة كلها ، استنفذت فى أقل من شهرين مما حدا بالحكومة المصرية الى فرض رسم اضافى قــدره ٤٠٪ على المنسوجات اليابانية « القطنية والريون » لاستهلاك فرق هبوط قيمة عملتها ، بمقتضى دكريتو رقم ١٠٨ فى سبتمبر ١٩٣٥ • غير ان وصول مفاوض يابانى ذى أكتوبر ، للتفاوض حول الغاء هذا الرسم والاتفاق على الشروط التجارية الصادرة عن مصر ، أدى الى مد الحكومة المصرية آجل الاتفاق لشهر آخــر ــ من ١٨ أكتوبر حتى ١٨ نوفمبر ــ وصدر فى نهايته أمر وزارى بتطبيق القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ على السلع اليابانية ، اذ كان ينص عــلى فرض رسوم جمركية بنسبة ١٠٠٪ على واردات الدول التى لا تربطها معاهدات تجارية بمصر • هذا الى جانب الرسم الاضافى ــ وقدره ٤٠٪ ــ الذى امتد تأثيره الى المنسوجات الصينية فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ ، لدحض أى محاولة لادخــال السلع اليابانيــة الى مصر عن طريق الصين[٥٣] ، بعد ان نما الى علم السلطات المصرية ، اتجاه نية بعض

---

(52) F.O. 371/19049, No. 190, From Japan,, 25 July 1935 p. 215

(53) Ibid, 407/218, From Lampson To Hoare, cairo, 15 November 1935, p. 169 ., Ibid, No. 169, From Lampson To Eden, cairo, 3 March 1936, p. 164 .

التجار اليابانيين لارسال بضائعهم عن طريق الصين[٥٤] •

وفى الوقت الذى اثقلت فيه المنسوجات اليابانيــة بالرسوم ، كانت هناك مفاوضات مصريــة ــ يابانيــة ، بدأت بتعثر شديد فى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٥ ، واستمرت كذلك حتى ابريل ١٩٣٦ ، فى أثنائها اقترح الجــانب اليابانى « D.R. Kasama » عــلى أحمد عبد الوهاب باشا ــ رئيس وفد المفاوضات المصرى ــ زيادة مصر للرسوم الجمركية على المنسوجات المستوردة ، بدلا من فرض رسم اضافى على النوعيات اليابانية • الا أن أحمد عبد الوهــاب رفض الاقتراح ، بدعــوى أن قبوله يؤثر عــلى فرص تسويق الأقطــان المصريــة بالســوق العالميــة فى حين ان حصــة اليابان من الأقطــان المصريــة قليلــة الأهميــة • ثم تعهد أحمد عبد الوهــاب باشا فى ١٠ مارس ١٩٣٦ للجانب اليابانى ، بالغاء الرسم الاضافى اذا سلمت اليابان بما تتخذه مصر من اجراءات لحماية صناعة المنسوجات المحلية • وعلى هذا الأساس قدم اقتراح فى ١٤ أبريل ١٩٣٦ ، تضمن الغاء الرسم الاضافى ، فى مقابل أن تمد اليابان السوق المصرية سنويا بـــ ٦٠٪ من جملة احتياجاتها من المنسوجات القطنية بالمتر المربع ، وأن تحصل على ما يعادل ٦٠٪ من القطن الخام المصــدر بالوزن فى سنة ١٩٣٥ ، وأى ارتفاع فى مشترواتها منه ، ينعكس على حصتها من المنسوجات • وقد أقلق هذا الاقتراح الجانب اليابانى ، عــلى اعتبار أن من الصعوبة بمكان على بلاده قبول حصــة الـــ ٦٠٪ بعد

---

(٥٤) الأهرام ، عدد ١٨٣٠٥ ، ١٩٣٥/١١/٢٦ « البضائع اليابانية وتصديرها الى مصر » كذلك اتخذت عديد من الاجراءات لمواجهة عمليات تهريب المنسوجات اليابانية الى داخل مصر عن طريق السودان ، ولمزيد من التفاصيل ارجع الى الاهرام ، عدد ١٨٢٨٦ ، ١٩٣٥/١١/٦ « حادث تهريب الحرير اليابانى عن طريق بور سودان وحلفا ، وعدد ١٨٣٠٥ ، ١٩٣٥/١١/٢٦ « تهريب الحرير اليابانى من السودان » ، وعدد ١٨٢٦٦ ١٧ أكتوبر ١٩٣٥ « كشف تهريب واسع النطاق مقادير كبيرة من الحرير اليابانى » •

ان كانت تمد مصر بمنسوجات قطنية بلغت فى سـنة ١٩٣٥ حوالى ١٤٣ مليون متر مربع بنسبة ٧٣٫٥٪ الى جلة وارداتها منها • ولذلك قدم D.r. Kasama اقتراحا مضادا فى ١٩ أبريل ، بان تحدد قيمة واردات مصر من المنسوجات القطنية اليابانية بقيمة صادرات الأقطان الخام اليها ، فـاذا كانت اليابان قـد استهلكت منـه ، بما قيمتـه ١٫٥٦٧٫٩٣٦ جنيه مصرى فى سـنة ١٩٣٥ ، فعليها أن تورد لمصر منسوجات قطنية بقيمة مساوية •

وبذلك ذهب كل من الاقتراحـين الى قبـول المعاملة بنظـام الحصص ، لكن الاقتراح اليابانى كان يرى تحديد الحصص عـلى أساس القيمة ، لا على أساس الوزن كما رأى الجانب المصرى • على كل حال كان لتمسك كل طرف بوجهـة نظره أثر كبـير فى وصول المفاوضات الى طريق مسدود على الرغم من المحـاولات التى بذلت لتقريب وجهتى النظر[٥٥] •

وبذلك فشلت آخر محاولات الغاء الرسم الاضافى على المنسوجات اليابانية ، الذى قوبل فرضـه برضى الدوائر الرسمية البريطانيـة والمصرية على حد سواء • فى حين ان بعض المصريين قابلوه بامتعاض واعتراض ، فذهب محمد طلعت حرب الى ان رفع الضرائب عـلى السلع اليابانية لن يوفر الحماية الا لـ ١٥٪ أو على الأكثر ال ٢٠٪ التى يمثلها الانتاج المحلى — الذى بلغ من العمر أربع سنوات على حد قوله — الى جملة الاستهلاك ، فى حين يثقل ارتفاع الأسـعار ،

---

(55) F.O. 407/219, No. 76, From Kelly To Eden « enclosure » Ramleh, 25 August 1936, p. 135 ., Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry, pp. 112 — 113 .,

مجلة غرفة القاهرة ، السنة ٢ ، عدد ٢ فبراير ١٩٣٧ « تجارة مصر الخارجية نقلا عن التمس فى ٢٦ يناير ١٩٣٧ ، ص ٣٨ •

الذى سينجم عن غياب السلع اليابانية الرخيصة ، كاهل القطاع العريض من المستهلكين[٥٦] .

كذلك شهد مجلس النواب مناقشات ساخنة بين الحين والحين ، حول الرسوم الاضافية على المنسوجات اليابانية ، وما اذا كانت فى صالح الصناعة المحلية والمستهلك المصرى أم لا ؟ .

وقد أثار النائب محمد محمد المرجوشى احدى هذه المناقشات فى أواخر مايو ١٩٣٦ ، وذهب الى ان فرض الرسم الاضافى لم يفد الصناعة المحلية والمستهلك المصرى ، بقدر ما أفاد صناعة المنسوجات الأجنبية بصفة عامة والانجليزية والايطالية بصفة خاصة ، لأن رسم ال ٤٠٪ ، الذى يمثل فرق السعر بين النوعيات اليابانية والأجنبية ، تحمله المستهلك المصرى بلا مبرر . ولذلك تساءل قائلا ، هل ما كسبته الصناعة المحلية يوازى ما خسره المستهلك المصرى ، وخزانة الجمارك على أثر رسم فرق العملة اليابانية ؟ واجاب على نفسه بالنفى ، وأنهى النائب استجوابه باقتراح لحماية الصناعة المحلية والمستهلك المصرى ، مفاده الغاء الرسم الاضافى الذى تتحمله السلع اليابانية ، فى مقابل فرض رسوم وارد مرتفعة على السلع الأجنبية أيا كان مصدرها ، على أساس النوعية أو الصنف ، فما يمكن انتاجه محليا يحرم دخوله الى البلاد ، وما يحتاج اليه فوق الانتاج المحلى ، يجب استيراده من الأسواق الأرخص بلا تحيز لدولة دون أخرى[٥٧] .

---

(٥٦) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٣٨٣٠ ، ٢٦ يولية ١٩٣٥ « محمد طلعت حرب : الصناعات الوطنية الناشئة ووجوب حمايتها » .

(٥٧) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الرابعة والثلاثين ، الأربعاء ١٦ ربيع أول ١٣٥٦ هـ ، ٢٦ مايو ١٩٣٧ ، صص ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٢ .

على كل حـــال ، ساهم هذا الرسم الاضـــافى ، مع ما تحملته المنسوجات اليابانية من رسوم ــ بنسبة ١٠٠٪ ــ فى وأد المنافسة اليابانية بسوق المنسوجات القطنية المصرية ، الذى جاء فى صالح بريطانيا ، وبعض الدول الصناعية ، التى بدأت تهتم بالسوق المصرية ، وعلى رأسها ايطاليا ، والبيان الثانى يوضح ذلك •

البيان الثانى بواردات المنسوجات القطنية من أهم البلدان

الدوله	١٩٣٥		١٩٣٦		١٩٣٧	
	بالطن	بالجنيه	بالطن	بالجنيه	بالطن	بالجنيه
اليابان	١٩,٥٦٠	٢,٠٣٠,٠٠٠	٩٧٢٥	٨٩٥,٠٠٠	٢,٤٤٢	٢٧٦,٠٠٠
انجلترا	٢,٩٧٠	٥٨٩,٠٠٠	٥٣٧٩	١٠٤٣,٠٠٠	٤,١٧٠	٩٣٠,٠٠٠
إيطاليا	٢,٦١٨	٤٢٧,٠٠٠	٣١٠٣	٥٠٩,٠٠٠		١,٦٣٧,٠٠٠

المصـــدر : مجلة غرفة القاهرة ، السنة ٣ ، عدد ٦ يونيه ١٩٣٨ « بيان وزير المـــالية عن صناعة غزل القطن ونسجه فى مصر » ، صص ١٤١ ــ ١٤٢ •

من البيان يتضح الهبوط الحاد الذى أصاب واردات مصر من المنسوجات القطنية اليابانية فى سنة ١٩٣٦ ، فبعد أن بلغت ١٩٫٥٦٠ طن فى سنة ١٩٣٥ بقيمة قدرها ٢٫٠٣٠٫٠٠٠ جنيه مصرى هبطت الى ٩٫٧٢٥ طنا بقيمة ٨٩٥٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٦ ، بنقص يقدر بنحو ٥٠٪ فى المقدار و ٥٦ ٪ فى القيمة ، ثم توالى الهبوط بعد ذلك فى سنة ١٨٣٧[٥٨] •

(٥٨) لم يتوقف هبوط حصة اليابان من المنسوجات على النوعيات القطنية ، بل امتد ذلك الى النوعيات الأخرى ، خاصة بعد ان ارتفعت الرسوم الجمركية فى أول مايو ١٩٣٦ عـــلى منسوجات الريون بنســـبة ١٠٠ ٪ لحماية الصناعة المحلية ، ولهذا هبطت ورادات منسوجات الريون اليابانية بحدة من ٤١٢٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٥ (حوالى ٧٦٪ الى جملة واردات مصر منها) الى ١٩٫٠٠٠ جنيه مصرى فى ســـنة ١٩٣٦ (ما يزيد عن ١٠ ٪ الى جملة واردات مصر منها) •
Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trde Raivalry, pp. 113 — 114 .

ولما كانت المنسوجات اليابانية تمثل ٨٨٫٣٪ الى جملة واردات مصر من اليابان ، فى بداية الثلاثينات ، فمن المنطقى ان تهبط حصتها الى جملة الواردات المصرية ، بمجرد هبوط حصتها الى جملة واردات المنسوجات المصرية ، فقد هبطت حصتها الى جملة الواردات من ١٢٪ فى سنة ١٩٣٥ الى ٦٫٩٪ فى سنة ١٩٣٦ ، ثم ٤٪ فى سنة ١٩٣٧ و ٢٫٦٪ فى سنة ١٩٣٨[٥٩] .

وبينما كانت حصة اليابان الى جملة واردات مصر من المنسوجات القطنية فى تراجع حاد ، كانت بريطانيا فى طريقها لاسترداد مكانتها — التى تخلت عنها لليابان منذ ١٩٣٢ — كممول أساسى لسوق المنسوجات القطنية المصرية فى سنة ١٩٣٦ ، فارتفعت مشتروات مصر منها فى سنة ١٩٣٦ بحوالى ٤٫٤٣٠ طنا قيمتها ٤٥٧٫٨٠٠ جنيه مصرى عنه فى سنة ١٩٣٥ ، وقدرت هذه الزيادة بـ ٨٣٪ فى المقدار و ٧٩٪ فى القيمة . وانعكس هذا الارتفاع على قيمة واردات المنسوجات القطنية الى جملة الواردات المصرية من بريطانيا من ١٩٪ فى سنة ١٩٣٥ الى ٣٣٪ فى سنة ١٩٣٦[٦٠] .

واذا كانت انجلترا قد استردت مكانتها فى سنة ١٩٣٦ بسوق المنسوجات المصرية ، فانها سرعان ما فقدت هذه المكانة فى العام التالى ، أمام قفز ايطاليا بحصتها الى جملة واردات مصر من المنسوجات فى خلال ستة أشهر من ١٠٪ فى سنة ١٩٣٥ الى ١٤٪ فى سنة ١٩٣٧[٦١] . بعد ان الغت مصر العقوبات الاقتصادية التى

---

(٥٩) أحمد الشربينى : تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ — ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة مودعة بمكتبة جامعة القاهرة ، ص ٣٧٦ .

(٦٠) وزارة المالية ، مصلحة الجمارك المصرية ، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٦ ، ص ٨٧ .

(٦١) نفس المصدر ، ص ٨٨ .

كانت قد وقعتها عليها منذ منتصف ١٩٣٦ ، لاعتدائها على الحبشة فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥[٦٢] .

وبذلك فشلت بريطانيا فى استرداد سيطرتها على سوق المنسوجات القطنية المصرية ، بعد ان اضمحلت المنافسة اليابانية فى النصف الثانى من الثلاثينات ، والبيان الثلث يحمل حصص أهم الدول الموردة للمنسوجات القطنية فى سنتى ١٩٣٧ — ١٩٣٨ .

الدولة	١٩٣٧		١٩٣٨		الزيادة + أو النقص — فى سنة ١٩٣٨
	القيمة بالجنيه	الترتيب	القيمة بالجنيه	الترتيب	
ايطاليا	١ر٦٣٧ر٠٠٠	١	١ر٥٢١ر٠٠٠	١	— ١١٦ر٠٠٠
انجلترا	٩٣٠ر٠٠٠	٢	٦٣٦ر٠٠٠	٢	— ٢٩٤ر٠٠٠
اليابان	٢٧٦ر٠٠٠	٤	١١٢ر٠٠٠	٣	— ١٦٤ر٠٠٠

المصدر :
F.O. 407/223, From lampson To Halifax, Cairo, 25 March 1939, p. 61 .

وثمه ملاحظة على هذا البيان يجب التنويه اليها فى البداية ، وهى ان حصص كل الدول بلا استثناء ، هبطت فى سنة ١٩٣٨ عنها فى سنة ١٩٣٧ ، على الرغم من تبادل الدول للمراكز مع بعضها البعض ، وربما ان هذا الهبوط يعزى الى ارتفاع الرسوم الجمركية على المنسوجات القطنية التى لها نظير محاى بمقدار الضعف « ١٠٠٪ » بمقتضى مرسوم ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ .

والبيان يوضح ارتفاع حصة ايطاليا بشكل جعلها تتبادل المراكز مع اليابان ، حيث قفزت بحصتها لتحتل المركز الأول بين الدول الموردة

(٦٢) أحمد الشربينى : المرجع السابق ، ص ص ٣٨٨ — ٣٩٠ .

للمنسوجات ، والذى احتفظت بـــه اليابان معظم النصف الأول من الثلاثينات ، وبريطانيا سنة ١٩٣٦ ، وحافظت ايطاليا على هذا المركز حتى نهاية الثلاثينات وبفارق هائل عن بريطانيا • ويرجـــع تفوق ايطاليا الفجائى ، الى انخفاض قيمة الليرة الايطالية فى ١٥ أكتوبر ١٩٣٦ الى الذهب بنســـبة ٤١٪ ، فى وقت اشرفت فيه الحكومـــة الايطالية على تطوير صناعة منسوجاتها منذ مارس ١٩٣٤ ، بشـــكل قلل من تكاليف الانتاج ، الذى جاء أرخص ســـعرا بمصر عن مثيله المستورد • ومما ساعد ايطاليا على احتـــلال مكانة مرموقـــة بسوق المنسوجات المصرية ، لجوء الشركات الايطالية الى بيع منتجاتها منذ العشرينات على آجـــال طويلة ، ولهذا غمرت المنسوجات القطنيـــة الايطالية ، السوق المصرية ، بشكل دفع شركة مصر للغزل والنسج فى سنة ١٩٣٧ ، الى مطالبة السلطات المصريـــة بفرض رسم اضـــافى لاستهلاك فرق هبوط قيمة العملة على البضائع الايطاليـــة ، الا أن شدة احتجاج الأخيرة حال دون ذلك[٦٣] •

والى جانب ايطاليا ، ظهرت الهند فجأة فى النصف الثانى من الثلاثينات لتورد الى السوق المصرية قدرا لا بأس به من المنسوجات ، فبعد ان كانت تورد فى سنة ١٩٣٥ ما يزيد قليلا عن الطن ، بقيمـــة قدرها ٣٠٠ جنيه ، ارتفعت حصتها الى ١ر٢٧٨ طن بقيمة ١٠٦ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٦ ثم ٢ر٩٨٥ طن بقيمة ٢٩٠ر٠٠٠ جنيـــه مصرى فى سنة ١٩٣٧ • وهذا الارتفاع المتواصل فى حصة الهند ، جعل وزير المـــالية المصرى اسمـــاعيل صـــدقى باشا يشك فى انها تعتمد بدرجة كبيرة على المنسوجات اليابانية ، التى كانت الهند لازالت تعتمد عليها بدرجة كبيرة فى سد احتياجاتها[٦٤] •

---

(63) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry. pp. 141 — 115 .

(٦٤) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٤٢٣٢ ، ٢ مايو ١٩٣٨ « بيان من وزير المالية فى مسألة الرسوم الجمركية على المنسوجات القطنية » .

واذا كانت حصة بريطانيا قد تراجعت ، الى جملة استهلاك مصر من المنسوجات المستوردة امام المنافسة الايطالية ، ومن ثم فشلت محاولاتها فى استرداد مكانتها بسوق المنسوجات المصرية ، فان الصناعة المحلية ، استفادت الى حد ما من غياب المنافسة اليابانية — على الرغم من الحاح شركة مصر للغزل والنسيج باعادة النظر فى الرسم الاضافى(٦٥) — فزاد معدل استهلاكها للقطن المصرى ، الى جملة انتاجه من ٦ر٠٪ فى سنة ١٩٣٠ الى ٨ر٦٪ فى سنة ١٩٣٩(٦٦) ، كما زاد انتاجها الى جملة الاستهلاك المحلى من ٨ر٦٪ فى سنة ١٩٣٠ الى ٥ر٢٤٪ سنة ١٩٣٦ ثم ٩ر٦٥٪ فى سنة ١٩٣٩ وهذا ما يوضحه البيان الرابع .

انتاج المنسوجات القطنية فى مصر « ١٩٣٠ — ١٩٣٩ »
بالمليون متر مربع

السنة	الانتاج المحلى	الوارد	نسبة الانتاج الى الاستهلاك ٪
١٩٣٠	٠ر١٤٠	٩ر١٩٠	٨ر٦
١٩٣١	٠ر٢٠	٠ر١٤٧	٠ر١٢
١٩٣٢	٥ر٢٤	٥ر١٧٤	٣ر١٢
١٩٣٣	٠ر٢٩	٨ر١٩٦	٨ر١٢
١٩٣٤	٠ر٣٨	١ر١٨٢	٣ر١٧
١٩٣٥	٥ر٣٤	٤ر١٩٣	١ر١٥
١٩٣٦	٠ر٥٥	٦ر١٦٩	٥ر٢٤
١٩٣٧	٥ر٦٦	٥ر١٦٩	٢ر٢٨
١٩٣٨	٠ر١١٠	٤ر١٣٧	٥ر٤٤
١٩٣٩	٥ر١٥٩	٥ر٨٢	٩ر٦٥

المصدر :
Hiroshi Shimizu : Anglo - Japanese Trade, p. 116 .

(٦٥) نفس المصدر : عدد ٤١٧٢ ، ٢٥ مايو ١٩٣٧ « من تقرير مجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسيج » .
(٦٦) أحمد الشربينى : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

والبيان يمثل دلالة واضحة على نهوض صناعة النسيج المحليـــة فى الغياب النسبى للمزاحمة الأجنبية وخـــاصة النوعيات اليابانية ، مما جعل أحد المسئولـــين البريطانيين بمصر ، يفصح لحكومتـــه عن التهديد الذى ينتظر صناعة لانكشير ، من جانب صناعة المنسوجات القطنية المحلية ، لأن مصر اتجهت لتطـــوير انتاجها بسرعة فائقة ، لاعتزامها سد احتياجاتها من المنسوجات القطنية باستثناء النوعيات الدقيقـــة(٦٧) .

وعندما تحرج موقف صناعة النسيج المحلية ، أمام المنسوجات الايطالية الرخيصة ــ وان كانت أعلى سعرا من النوعيات اليابانية قبل فرض الرسم الاضافى ــ تقرر اللجوء الى التعريفة الجمركية لحماية الانتاج المحلى ، فصدر مرسوم فى ١١ أبريل ســـنة ١٩٣٨ برفـــع الرسوم على المنسوجات القطنية التى لها نظير محلى بمقدار الضعف « ١٠٠٪ » فى حـــين مست تعريفـــة النوعيـــات الرفيعة بزيـــادة طفيفـــة(٦٨) .

ومع ذلك ، قوبلت هذه الزيادة بامتعاض دوائر صناعة النسيج البريطانية ، التى راحت تلوح بالامتناع عن شراء الأقطان المصرية ، والاستعاضة عنها بنوعيات أخرى ، اذا تمسكت الحكومة المصريـــة بهذا الاجراء ، مما دفع وزير المـــالية « اسماعيل صـــدقى باشا » الى التأكيد على ان الهدف من هذه الزيادة على بعض المنسوجات ، توفير الحماية للصناعة المحلية من منافسة النوعيات الرخيصة . امـــا النوعيات البريطانية الرفيعة ، فلم تمس تعريفتها الا بزيادة طفيفـــة ــ لم تتجاوز أربع مليمات ــ مقارنة بأثمانها ، التى تباع بها لفئات

---

(67) F.O. 407/219. No. 172, From Lampson To Eden, cairo, 27 May 1936, p. 181 .

(٦٨) الجريد التجارية المصرية ، عدد ٤٢٢٩ ، ١٢ ابريل ١٩٣٨ .

معينة من المستهلكين توفر لديهم القدرة الشرائية ، لدفع مثل هذه الزيادة ، بل وأكثر منها(٦٩) .

وعندما أدركت بريطانيا أن وضعها بسوق المنسوجات القطنية المصرية يزداد حرجا من وقت لآخر ، بعد ان انتقلت المنافسة من اليابان الى ايطاليا ، واتجاه صناعة النسيج المحلية لحماية نفسها برفع الرسوم الجمركية ، طلبت من الحكومة المصرية ، استقبال وفد من لانكشير ، للدخول فى مفاوضات ، للتخفيف من وطأة ارتفاع الرسوم الجمركية الأخيرة ، بالنسبة للمنسوجات البريطانية ، وقامت مباحثات انتهت بعد شهرين من بدئها « من أكتوبر حتى نوفمبر ١٩٣٨ » الى قبول مصر ، بتطبيق نظام للحصص ، بموجبه تجرى عملية حسابية لما تستهلكه مصر من منسوجات قطنية ، وبعد ان يستبعد حجم الانتاج المحلى منها ، يوزع ما يتقرر استيراده بين الدول الموردة بنسبة صادرات القطن المصرى الخام اليها ، فى السنوات الثلاث الأخيرة « ١٩٣٥ — ١٩٣٨ » ، وبعد مرور العام الأول على النظام ، يتم سنويا تحديد حجم الزيادة فى الانتاج المحلى ، حتى تحدد الكميات المنتظر استيرادها ، وتعدل حصص الدول الموردة ، بنسبة حصتها الى جملة صادرات الأقطان الخام المصرية(٧٠) . والبيان الخامس يوضح حصة كل دولة الى جملة واردات المنسوجات المصرية فى سنة ١٩٣٩ ، حسبما جاء بمشروع نظام الحصص .

---

(٦٩) نفس المصدر عدد ٤٢٣٠ ، ١٩ أبريل ١٩٣٨ « محمد نجيب ولاية : حول رفع الرسوم الجمركية على الأقمشة والخيوط الأجنبية » وعدد ٤٢٢٩ ، ١٢ أبريل ١٩٣٨ ، مجلة غرفة القاهرة ، السنة ٣ ، عدد ٦ يونيه ١٩٣٨ « بيان وزير المالية عن صناعة غزل القطن ونسجه فى مصر وأثر التعديل الأخير فى الرسوم الجمركية » ص ١٤٤ .

(٧٠) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٤٢٥٥ ، ٥ نوفمبر ١٩٣٨ « اكليل المباحثات بين لانكشير ومصر بالتوفيق اتفاق صريح وعادل » ،.
Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Reivalry, p. 18 .

الدولـــة	حصتها الى جملة مبيعات القطن ١٩٣٥ ـــ ١٩٣٨	حصتها الى جملة واردات المنسوجـــات فى ســـنة ١٩٣٩ بالمليون متر مربع
انجلتـــرا	٣٣ر١	٤٦ر٣
فرنســـا	١٢ر٩	١٨ر١
المـــانيا	٩ر٧	١٣ر٦
اليـــابان	٨ر٠	١١ر٢
ايطـــاليا	٦ر٠	٨ر٤
الهنـــــد	٥ر٤	٧ر٦
دول أخرى	٢٤ر٩	٣٤ر٨
الجمـــلة	١٠٠	١٤٠

المصـــدر :

F.O. 371/21957, From lampson To Halifax «Enclosure» 16 December 1938 .

نقـــلا عن : . Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade, p. 119

وباستقراء هذه البيانات يتبين ان بريطانيا حرصت فى تطبيق نظام الحصص ، عـــلى اختيـــار فترة زمنيـــة « ١٩٣٥ ـــ ١٩٣٨ » لتحديد الحصص ، من شأنها ابعاد ايطاليا المنافس الخطير لها ، الذى ورث الدور اليابانى بالسوق المصرية ، حيث تضمنت فتـــرة تحديد الحصص ، المســـاحة الزمنيـــة التى وقعت فيهـــا مصر العقوبـــات الاقتصادية على ايطاليا • وهذا كان مبعث اعتراض واحتجاج ايطاليا الشديد • اما اليابان فبالرغم من ضـــآلة الفوائد التى ستعود عليها بتطبيق النظام ـــ لأن فتـــرة تحديد الحصص لم تكن فى صالحها ، لتراجع حصتها بشكل حاد ـــ الا ان تطبيقه ، كان يعنى الغاء الرسوم الاضافية على منتجاتها وبالتالى يكون فى صالحها(٧١) •

(71) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry, p. 119 .

اما بريطانيا فضمنت بتطبيق نظام الحصص ، تسويق حصة ثابتة من المنسوجات ، أيا كانت أسعارها بالنسبة الى القوى الشرائية ، أو اذا ارتفعت أمامها الرسوم الجمركية .

وعلى الرغم من اقتناع وزير المالية — اسماعيل صدقى باشا — بما سيترتب على تطبيق نظام الحصص من مشكلات تعترض سبيل التجارة المصرية على المستويين الداخلى والخارجى[٧٢] الا أن المشروع حظى بموافقة غالبية أعضاء مجلس النواب — حيث وافق عليه ١٦٢ عضوا فى مقابل ١٣ عضوا — عند التصويب عليه فى جلسة ١٣ مارس ١٩٣٩[٧٣] .

واذا كان مجلس النواب قد أقر مشروع نظام الحصص على وجه السرعة ، فان مجلس الشيوخ تلكأ فى ذلك الى ان انقضت الدورة البرلمانية ، مما أقلق دوائر صناعة النسيج بلانكشير[٧٤] ، لأن حزب الوفد — الذى كان خارج الحكم فى ذلك الوقت بعد فشله فى انتخابات أبريل ١٩٣٨ — استطاع اعتمادا على كثرة أعضائه بمجلس الشيوخ عرقلة بعض التشريعات — ومنها مشروع نظام الحصص — التى كانت تعمل الحكومة على سرعة اقرارها ، انطلاقا من حرصه على احراج الحكومة أمام سلطات الاحتلال[٧٥] .

ولهذا انتهزت بريطانيا ظروف الحرب العالمية الثانية ، ومطالبة

---

(٧٢) مجلة غرفة القاهرة ، السنة ٣ ، عدد ٦ ، يونيه ١٩٣٨ « بيان وزير المالية عن صناعة غزل القطن ونسجه فى مصر وأثر التعديل الأخير فى الرسوم الجمركية » صص ١٤٧ — ١٤٩ .

(٧٣) الأهرام ، عدد ١٩٥٧٦ ، ١٩٣٩/٣/١٤ « فى مجلس النواب » .

(٧٤) مجلة غرفة القاهرة ، السنة ٤ عدد ٦ ، يونيه ١٩٣٩ ، ص ٨٠٣ ، وعدد ٧ ، سبتمبر ١٩٣٩ ، ص ٩٣٥ .

(٧٥) عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ، ط ٢ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٣ .

الحكومة المصرية لها بزيادة مشترواتها من الأقطان الخام ــ بعد ان فقــدت بعض أســواقها لظروب الحــرب ، كالمــانيا وبولنــدا ، وتشيكوسلوفاكيا ــ وأجبرتها على قبول نظام الحصص • لكن بدخول ايطاليا الحرب فى يونيو ١٩٤٠ ، وامتداد سعيرها الى منطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر ، ذهب المشروع ادراج الرياح[٧٦] • وبذلك فشلت آخر محاولات بريطانيا لاسترداد مكانتها بسوق المنسوجات القطنية المصرية ، التى أجبرت على التنــازل عنها منذ أن بذغ نجم اليابان الصناعى ، وأخــذت تولى السوق المصرية قــدرا كبــيرا من اهتمــامها •



وهكذا شهدت سوق المنسوجات القطنيــة المصرية ، فيما بــين الحربين ، منافسة حادة ، بين قوى صناعية مختلفة ، انطلق بعضها الى عالم الصناعة ، فى وقت متأخر بالنسبة لبريطانيا صاحبة الباع الطويل فى نفس السوق ، منذ منتصف القــرن التاسع عشر • ثم أخذت هذه القوى الصناعية الوليدة ، تعمل على غمر السوق المصرية بمنسوجاتها ، التى جاءت أكثر رخصــا ، وأرفع ذوقــا عن مثيلاتها البريطانية ، وان كانت أقل منها جودة • ولهذا تمكنت من اكتساح السوق المصرية فى وقت قصير ، مجبرة النوعيات البريطانية عــلى التراجع أمامها ، عن جزء من حصتها ، أخذ يتزايد من وقت لآخــر ، حتى احتلت احدى هذه القوى والممثلة فى اليابان ، مكانة بريطانيا بسوق المنسوجات المصريــة ، كما انها هــددت ما تبقى من حصتها بالزوال •

لهذا تحركت بريطانيا ، وأخــذت تطرح حلولا عــلى الحكومة

---

(70) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry , p. 120 .

المصرية لوأد هذه المنافسة ، ولما كانت هذه الحلول تخدم مصالحها فى المقام الأول بشكل فج ، فقد قابلها الجانب المصرى بالرفض وقدم بديلا لها — ذكرته بريطانيا — ساهم فى تغييب المنافسة اليابانية من سوق المنسوجات القطنية المصرية ، فى النصف الثانى من الثلاثينات ، وتمثل فى فرض ٤٠٪ رسم اضافى على المنسوجات اليابانية ، بعد التخلص من المعاهدة التجارية المصرية — اليابانية ، وتحميل المنتجات اليابانية رسوما جمركية بنسبة ١٠٠٪ .

ولا يعنى غياب المنافسة اليابانية ، استرداد بريطانيا لمكانتها بسوق المنسوجات المصرية ، بل ظهر منافسون أشداء ، كانت ايطاليا أخطرهم على بريطانيا . ولهذا وجدت بريطانيا لا مناص من الضغط على مصر لقبول نظام الحصص . وعلى الرغم من التوصل الى صيغة لتطبيقه وافق عليها كل من الطرفين ، الا أن ظروف الحرب حالت دونها .

والملاحظ ان التنافس الحاد الذى شهدته سوق المنسوجات المصرية ، بعد الحرب العالمية الأولى ، ساهم بشكل أو بآخر فى تكوين ظاهرة تخلف صناعة المنسوجات المصرية الحديثة ، التى بدأت فى تقديم أول انتاج لها مع بداية الثلاثينات ، فى وقت عجزت فيه التعريفه الجمركية عن وقف حدة المنافسة الأجنبية ، التى جاءت من جانب اليابان ثم ايطاليا وغيرها من الدول بعد ذلك . وهذا ما جعل هذه الصناعة تمر بكبوة تجلت فى استمرار مطالبة الحكومة بالتدخل لتوفير الحماية ، والا اغلقت أبوابها .

واذا كانت الحكومة قد استجابت لهذه المطالب ، وقدمت بعض التسهيلات والاعانات لهذه الشركات الا انها عجزت أيضا عن تجنب مغبة المنافسة غير المتكافئة التى ظلت تواجه بها حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية .

مصـــادر البحث

أولا : الوثـــائق :

١ ـ وثائق منشورة باللغة العربيـــة :

ـ مضابط مجلس النواب ١٩٣٧ •

ـ وزارة المـــاليـــة ، مصلحة الجمارك المصرية ، تقرير عن تجـــارة مصر الخارجيـــة ١٩٣٦ •

٢ ـ وثائق غير منشورة باللغة الانجليزية :

ـ محفوظات وزارة الخارجية البريطانية F. O. تحت الأرقام التالية :

No.	Date
F.O. 371/1904	1934
371/19047	1935
371/19049	1934 — 1935
407/217	1934
407/218	1935 — 1936
407/219	1936
407/223	1939

ثانيا المراجـع :

١ ـ باللغـــة العربيـــة :

ـ أمين مصطفى عفيفى عبد اللا : تاريخ مصر الاقتصادي والمـــالى فى العصر الحديث ، الطبعـــة الأولى ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ •

ـ عاصم الدســـوقى : مصر فى الحرب العالميـــة الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٢ •

ـ محمد رشــدى : التطور الاقتصادى فى مصر ، الجزء الثانى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٢ •

ـ يونان لبيب رزق وآخرون : أوربا فى عصر الرأســماليــة ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٣ •

٢ ـ باللغــة الانجليزيــة :

— Hiroshi, Shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry in The Middle East in The Inter - war period. st. Antony's Middle East Monographs (University of Oxford) IThaca Press London 1986

ثالثا : الدوريات :

ـ التجــارة ١٩١٨ •

ـ الجريدة التجارية المصريــة : ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ •

ـ المقطم : ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥ •

ـ الأهــرام : ١٩٣١ ـ ١٩٣٣ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٩ •

ـ صحيفة الاقتصاد والتجارة : ١٩٢٧ ، ١٩٣٤ •

ـ صحيفة مصلحة التجــارة والصناعة ١٩٢٨ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥ •

ـ صحيفة وزارة التجارة والصناعة ١٩٤٢ •

ـ مجلة الغرفــة التجارية المصرية : ١٩١٨ •

ـ مجلة غرفة القاهرة : ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩ •

ـ مجلة مصر الصناعية : ١٩٢٥ •

رابعا : مقالات باللغة الانجليزية :

— Hiroshi shimizu : Japan's Middle Eastern Relations From The Meiji period until The outbreak of the Pacific war, proceedings of the Eight international symposium on Asian studies, 1986, Asian Resersh service, Hong Kong.

خامسا : الرسائل العلمية :

— أحمد الشربينى السيد : تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ — ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة مودعة بمكتبة جامعة القاهرة .